

# شرحُ خطبةِ التَّسْهِيلِ

لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ

(دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

---

إعداد :

د. سَعُودُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَلَيْلِي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام

---



## المقدمة

### • أهمية هذا العمل:

يقدم هذا البحث الموجز عملاً علمياً يتصل باثنين من أبرز علماء النحو قاطبة وأشهرهم على الإطلاق، فالمتن متن ابن مالك، والشرح شرح ابن هشام، وحسبك مما، وعسى أن يكون لهذا البحث نصيب من مكانتهما وقدرهما العالي.

وميدانه مقدمة واحد من أعظم كتب النحو في تراثنا العربي وأكثرها تفصيلاً وأعلها ذكراً وأوفرها عند الناس عناية، ذلكم هو كتاب (التسهيل). ولئن كان ابن هشام في تقديري هو أسعد المؤلفين حظاً وأوسعهم في أزماننا هذه انتشاراً، فهو صاحب الكتب المدرسية الذائعة الصيت التي تخرجت بها أفواج الطلاب والأجيال من طلبة العلم، منذ عصره إلى يومنا هذا، كالقطر وشرحه، والشذور وشرحه، وأوضح المسالك، ومعني اللب - ما ينبغي أن يبقى شيء من علم هذا العلم ولا من عمله مهملًا مهجورًا في خزائن الكتب وفي ثنایا مجاميع المخطوطات، مهما كان صغير الحجم قليل الأوراق؛ فإنه ليس كأي عمل من الأعمال، وليس صاحبه كأحد من الرجال.

من أجل ذلك كان فرحي شديداً وسعادي غامرة حين وقعتْ يدي في إحدى خزائن الكتب بالمغرب على هذه الرسالة في طي مجموع خدّتْ عليه آثار الزمان، وأصابته الرطوبة، وعيقت به الأرضة، فالتصقت أوراقه وتآكلت أطرافه، ولا سيما أنني لم أجد من ترجم ابن هشام من القدامى والمحدثين أحداً يذكر هذا الشرح<sup>(١)</sup>، وهأنذا أقدم للناس جديداً لابن هشام يُضاف إلى رصيده العلمي.

(١) مع أنه في إحدى نسخته مذكور في فهرس إحدى المكبات، كما ستري، وذكره عنها الدكتور عبد الله البركاتي حين عذد المصنفات على التسهيل، في مقدمته لتحقيق: (شفاء العليل في شرح التسهيل، للسلسيلي)

### • ترجمة المؤلف<sup>(١)</sup>:

هو جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي الشافعي ثم الحنبلي، ولد بالقاهرة يوم السبت خامس ذي القعدة، من سنة ٧٠٨ هـ، وبها نشأ وتعلم، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وكان يقدم شيخه هذا في النحو على أبي حيان، وقرأ على ابن عمير بن السراج، وقاج الدين التبريزي، وقاج الدين الفاكهاني، وسمع عن أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، قال ابن حجر وغيره: كان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه.

وذكر ابن حجر: قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أفنى من سيويه. وقال ابن حجر: اشتهر في حياته، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام والمملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب.

(١) حسب من أراد تعريفاً بابن هشام أن يراجع كتاب الدكتور: علي فودة فيل، وبخاصة ما يتعلق بالحديث عن آثاره ومذهبه النحوي، وهو خير ما ألف في بابيه. وأما ما سأورده من حديث عن سيرة ابن هشام فهو تلخيص لأهم ما يتكرر في هذه المصادر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤١٥/٢-٤١٧ (وهو أوسع من ترجم له من المتقدمين فيما أعلم: وعنه نقل السيوطي كثيراً)، بغية الرعاة للسيوطي ٦٨١/٢-٦٩، شذرات الذهب ١٠١/٦. البدر الطالع ٤٠٠/١-٤٠٢. وكتاب: ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النحوي، للدكتور: عصام نور الدين ٩-٣٨. ومنه استفدت الرجوع إلى بعض هذه المصادر. وكتاب: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الطبع)، ومقدمة د. حاتم الضامن للمسائل السلفية التي نشرها في مجلة المورد العدد الثالث من عام ١٤٠٠ هـ، ص ١١٦-١١٧.

من أهم مصنفاته اللغوية والنحوية: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وهو أشهرها، حتى إنه يعرف به، فيقال في بعض كتب التراجم: صاحب المغني. ومنها: أوضح المسالك، والقطر وشرحه، وشذور الذهب وشرحه (وهذه مشهورة منداولة)، والإعراب عن قواعد الإعراب (حققه د. رشيد العبيدي، ثم حققه أيضاً د. علي فودة نيل) ويعرف أيضاً باسم: القواعد الكبرى، وليس كتابين، كما يظن بعض الباحثين<sup>(١)</sup>. وكتاب القواعد الصغرى، وهو مختصر لما قبله، ويسمى أيضاً: لبذة الإعراب<sup>(٢)</sup>. (تمن حققه: حسن مروه، ضمن كتاب: من رسائل ابن هشام النحوية، ومعه أيضاً كتاب: المسائل السفرية، وكتاب: موقد الأذهان وموقف الوسنان، وكلها له). وكتاب: الجامع الصغير في النحو (حققه: د. أحمد الهرميل)، وكتاب: شرح اللمحة البدرية لأبي حيان (حققه: د. هادي نمر)، وكتاب: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (حققه: د. عباس الصالحي)، وكتاب: أجوبة عن مسائل في إعراب القرآن (طبع مراراً بعدة أسماء، منها: حل ألغاز المسائل الإعرابية، حققه: محمد سليم)، وعدة رسائل قصيرة أوردتها السيوطي في الأشباه والنظائر، وطبع بعضها مجتمعة ومتفرقة، وكتاب: شرح قصيدة: (بانث سعاد) ويعرف في بعض المصادر بشرح البردة (نشر مراراً، وحققه د. محمود أبو ناجي). وكتاب الألغاز النحوية (حققه: أسعد خضير)، ورسالة في الصرف عنوانها: إقامة الدليل على صحة العميل وفساد التأويل، (نشرها السيد هاشم شلاش، في مجلة كلية الآداب ببغداد)<sup>(٣)</sup>، وكتاب (الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية) وهو شرح لشواهد ابن جني في اللمع، محفوظ

(١) تبّه على ذلك د. علي نيل في كتابه عن آثار ابن هشام ٢١.

(٢) المرجع السابق ٣٩-٤٠.

(٣) نُشرت في العدد السادس عشر من مجلة كلية الآداب ببغداد، سنة ١٩٧٣م، ٣٥٧-٣٨٦.

ومنها نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود ١٠٦/٩/٩م.

مكتبة برلين: ٧٦٥٢.<sup>(١)</sup>

يضاف إلى ذلك كتب أخرى، يذكرها المترجمون له، وأحسبها في عداد المفقودة. ومنها: كتاب: التحصيل والتفصيل لكتاب التلخيص والتكميل، ويذكر أنه كتاب ضخيم جدًا<sup>(٢)</sup>، وكتاب: تخلص الدلالة في تلخيص الرسالة<sup>(٣)</sup>، ورسالة في تفصيل القول في مسائل الاشتغال<sup>(٤)</sup>، وكتاب: حواشي التسهيل، وكثيرا ما يقال إنه<sup>(٥)</sup>، وكتاب: شرح التسهيل، قيل: إنه لم يكمله.<sup>(٦)</sup> وحواشي الألفية<sup>(٧)</sup>، وكتاب: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، قيل: إنه يقع في أربعة مجلدات، وقد يكون هو حواشي الألفية السالف الذكر. وكتاب: التذكرة في النحو، يحيل إليه بعض المؤلفين، وقيل: إنه في خمسة عشر مجلدا، وكتاب: الجامع

(١) هذا الأخير منقول عن: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الضبع ٦٦).

(٢) ذكر د. علي نيل أنه نقل أن له نسخة في المكتبة الأصفية في الهند، برقم: ٦٩، ٧٠ نحو، وهو يشك في ذلك. وقيل: إن الجزء الأخير منه موجود بخزانة ابن يوسف بمراكش، برقم: ٤٥٢، وهو ناقص مخروم، يبدأ بباب التصغير إلى نهاية الكتاب، ويبحث عنه فيها بعد انتقالنا إلى الجمع الثقافي فلم أحده.

(٣) يقال إن له نسخة في مكتبة القرويين بفاس، بالمغرب، برقم: ١٢١٠، وقد بحثت عنها بنفسي فلم أحدها، وذكر د. علي نيل أنه راسل أحد علماء المغرب، فبحث عنها، وأفاده أنه لم يحدها.

(٤) ضمن مجموع في الخزانة العامة بطنوان، برقم: ٣٦٠.

(٥) مذكور في فهرس المكتبة العامة بطنوان، برقم: ٢٠٥، ٢٠٦. باسم: تعاليق على التسهيل. (نقلا عن مقدمة محقق (شفاء العليل)، ولم أطلع عليه. ولم يصرح فيها باسم ابن هشام بل: عبد الله الأنصاري.

(٦) كذا يقول المترجمون، وذكر د. علي نيل أن ابن هشام أحال إليه في كتابه: شرح اللمعة البديرة، وهذا يريد عنده أنه أكمله.

(٧) ذكر د. علي نيل، أن منه نسخة نادرة بمكتبة أحمد تيمورباش، وأحال إلى كتاب: (نوادير المخطوطات ١٧٩).

الكبير في النحو، وكتاب: شرح الشواهد الصغرى، وشرح الشواهد الكبرى، ويُظنُّ أنهما شرحان لشواهد المغني، وكتاب: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، قيل: إنه يقع في مجلدين، وكتاب: كفاية التعريف في فن التصريف.

توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـ.

#### ● مادة الكتاب:

سعى ابن هشام إلى تتبع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح ولتفصيل، فغادر منها طائفة يسيرة، وأتى على جلّها، أو ما يراه من المقدمة يحتاج للبيان.

ويلاحظ فيها عناية بتحقيق النص والتدقيق في ألفاظه، فقد نقد كثيراً من الشراح وسعاطي الكتاب في نطقهم لأحد ألفاظ المقدمة، وهو قوله: (حلي متحل)، وعبطها بضبط لم أجده لغيره من الشراح، فضمّ الحاء، وشدد اللام وكسرها، قال "ولم أسمعهم يقرؤونه إلا: (حلي) بفتح الأول وكسر الثاني، ولا يظهر له وجه؛ لأنه يقال: (حلي فلان بعيني) إذا أعجبك، و (ما حلي من هذا الأمر بطائل)، أي: لم يظفر منه بطائل. ولم أقف على غير هذين المعنيين، ولا مساع لواحد منهما هاهنا". وأورد في لفظ: (التدبت) ضبطين: بالبناء للمفاعلة والبناء للمفعول. وألمح إلى ورود لفظ: (قال) في بعض النسخ دون بعضها، وأعرب ما بعدها على الاحتمالين. وأشار إلى أن بعض النسخ تزيد الباء قبل (أن) في أحد المواضع، وبعضها لا تزيده<sup>(١)</sup>.

واختار لفظ (قارنيه) بالجمع من ألفاظ ابن مالك على لفظ (قارنه)

(١) كثرة التغير في من السهيل مشهوراً بالرف، قال المكي في شرحه: "وكان - رحمه الله -

كثيراً ما يُعنى بتحريره، ويُؤلف بتغيره، فسُيخت منه نسخ متافرة المبني، مختلفة اللفظ

والمعنى". راجع مقدمة المحقق ٩١.

بالإفراد، وقد وردت النسخُ بهما معاً، واستدلَّ لما اختار بدليل قوي، وأورد عليه إيراداً، ونقشه.

واستدرك على ابن مالك أنه لم يشفع الصلاة بالسلام في حق النبي محمد ﷺ، ولم يعجبه منه استعماله كلمة (حامداً)، فقال: "ولو ذكر المؤلف صيغة من صيغ إنشاء الحمد كان أولى"، كما لم يعجبه أيضاً تجميعاً للحريزي والزنجشري، وأفاض هو في بيان أحسن صيغ الحمد.

كما أن له عنايةً بالإعراب، وتفصيلاً فيه، كالذي تراه في إعرابه كلمة (حامداً) حالاً، ووقوفه عند تعيين صاحبها، مشيراً إلى اختلافه باختلاف النسخ، وبيانه موضع جملة: (هذا كتاب...) من الإعراب، فقد ذكر لها موضعين، ورتج أحدهما، وأورد احتمالين لها أيضاً مرةً أخرى في موضع آخر، واختار واحداً منهما. وأعرب كلمة (رَبِّ)، وأورد فيها احتمالين: أوهما: أن تكون صفة مشبهة، وحكم لها أنه حينئذ نعت، وبين نوعه، ونفى كونها بدلاً، وعلل ذلك. والاحتمال الثاني: أن تكون مصدراً، وذكر لها حينئذ إعرابين. وذكر في (أجمعين) وجهين من الإعراب، وضعف أحدهما. إلى غير ذلك من كلمات أعربها، ولم يُطل فيها.

ويشيع في هذا الشرح الموجز تأملاتٌ بارعاتٌ في المعاني، ودروسٌ عملية في العناية بالمعنى مع اللفظ، فقد وقف وقوفاً طويلاً، واستشكل إعراب (حامداً) حالاً، مع قوله بعد: (هذا كتاب)، وله فيه بحث نفيس، لا يتكرر في كتب النحو، وأعاد النظر فيها أيضاً، مستشكلاً معنى الإشارة، وله فيه كسائفه تحقيق متقن ومناقشة متقدمة.

ومن الجديد الذي يلفت نظر القارئ ويعجب له مباحثٌ بلاغيةٌ كثيرةٌ ووقفاتٌ تنبئ عن مشاركة ابن هشام في علوم البلاغة، على نحو لا يظهر كثيراً في سائر كتبه، بل إنني أقول مطمئناً: إنه لا يكاد يوجد كتاب لابن هشام تظهر فيه علوم البلاغة كهذا الشرح، إذا ما نظرت إلى صغر حجمه. فعندما أراد

الحديث عن أحسن صيغ الحمد في رأيه، وهي: (الحمد لله رب العالمين) وَضَعَ اليَدَ على أسرارها، وكشَفَ عن نكت فيها عجيبة. وتَلَمَّس سرًّا بيانًا لاستعمال ابن مالك لفظ: (جعلته) بدلًا من (أجعله). وكشَفَ في اسم كتابه: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أسرارًا وبديعًا. وشرح وجه الاستعارة التصريحية المرشحة في لفظ: (يلهي)، ونظَّره بشاهدين من شواهد البلاغيين.

وسجده أيضًا في هذا الشرح يحدثك موجزًا عن الاستعارة المكنية والتبعية والتذليل والمذهب الكلامي والجناس اللاحق والجناس المضارع والجناس الناقص وجناس التصحيف الذي نقل عن القاضي عياض إنكاره كونه من أنواع البديع وردَّه على الثعالبي في ذلك. وأررد في قوله: (مستوليًا) و (مستوفيًا) وما يتعلق بهما من ألفاظ خمسة أمور من البديع مشفوعة بشواهدها. وسترى أنه خالف المشهور عند البلاغيين مرة، وخالفهم كلهم تارة أخرى.

كما اشتمل على فوائد لغوية، كتجويزه إضافة (آل) إلى الضمير، مخالفًا بعض العلماء في ذلك، وتعقب الجوهري في معنى كلمة وردت في أحد الأبيات، وقال: "إن هذا المعنى قد خفي على جماعة من أهل اللغة، منهم الجوهري...". وأفاد أن (الرشد) المضاد للسفه لا يقال إلا بضم الأول وسكون الثاني، وأن المضاد للغى فيه وجهان. وعدد تسعة من الألفاظ التي تكون على (الفعل) و (الفعل)، وهي بمعنى واحد. وأحصى المصادر الخمسة التي تأتي على (الفعل) بفتح الأول. وذكر استشكال بعض العلماء جمع (العلم) على (العلوم) مع أن ظاهره أنه مصدر، والمصادر غير التوعية لا تجمع، وأجاب عن ذلك، وفيه فائدة ثمينة.

كما أنه لم يخل من فائدة في الرسم والإملاء، وهي أن (ما) المتصلة ببعض الأفعال، مثل: (قُلْ) ونحوها - ألها تكتب متصلة، كما توصل (ما) الكافة ب(إن)، نقل ذلك عن ابن جني، ونقل عن ابن درستويه خلافه.

ونثر فيه فوائد تصريفية قليلة، كحديثه عن علة عدم همز ياء (مقاييس)

الأولى، وعلل ذلك بثلاثة أمور، كل واحد منها يُسعمل لإيجاب التصحيح. وكقوله: إن ما جاء على زنة (فاعل) فيما لا يعقل يُجمع على (فواعل) بخلافه فيمن يفعل، وكبحته في مفرد (الآلاء) وإيراده لذلك ثلاثة احتمالات.

ولم يخل من فوائد عابرة مفيدة، يمكن وصفها بأنها شرعية فقهية وتربوية، كالإشارة إلى حكم أفراد الصلاة عن السلام عند ذكر النبي ﷺ، وحكم الصلاة على غير الأنبياء تبعاً، وأن القائل: (عبدى حر) لا يعتق جميع أعبده، خلافاً لبعضهم، لأنه يرى أن اسم الجنس إذا أضيف لا يعم في نحو هذا. وذكر أن الانتفاع بالكتاب والشيخ والصاحب موقوف على كمال حُسن الاعتقاد، ونقل عن النوري أن بعضهم كان إذا ذهب إلى معلمه تصلّى بصدقة، وسأل الله أن يُخفي عنه عيوبه خشية أن تظهر له؛ فلا ينتفع به. ونقل عنه أيضاً في فائدة أخرى أن بعضهم زعم أنه لا يقال: (اللهم اجعلنا في مستقر رحمتك)، ورده.

كل ذلك وغيره مدوّن في هذا الشرح الموجز جداً، إضافة إلى بابه الأصل وفته الذي وُضع فيه، وهو النحو، ميدانه الأرحب وسواده الأعظم، وسأورد غاذج معدودة لشيء من ذلك، ولا سيما من القواعد العامة، فقد أورد من القواعد المنهجية في البحث النحوي استحسان البعد عن الحمل على الأمر المختلف فيه، كتعدد الحال؛ وذكر من قواعد الترجيح النظر في توازي القرينتين، ولم يجزم بذلك. وأن تقليل الاشتراك مهما أمكن ادعاؤه أولى. وذكر أحكاماً نحوية كثيرة لا تُحصى، من أمثلتها: أن تعريف الحال ضعيف، وأن التوكيد بـ (أجمعين) غير مسبوق بـ (كل) قليل، وأن العاطف لا يدخل على عاطف، وأن إبدال المشتق ضعيف، وأنه لا يلزم من إعمال الشيء في المحل إعماله في اللفظ، وأن (أفعل) التفصيل لا ينصب المفعول بإجماع.

وسأورد مثلاً واحداً، أسوقه بطوله، لمسألة واحدة عالجها ابن هشام في هذا الشرح، تنبئ عن قيمته، وتدلل عليه، ففي شرحه لقول ابن مالك: (فهو جدير أن يلبي...)، ألمح إلى الخلاف المشهور في محل (أن) بعد حذف الجار، ثم

عقب: " ويتبع فيهما القطع بأن اوضح جرّ، لأن جدير (يس من جنس ما يصب المفعول؛ لأنه دالّ على الثبوت، وما يصب يزول موزلة الفعل الدال على الحدوث، راعى جار في نحو. (حين) أن يصب في قولك. (حسن وجهه) على التشبيه ب صارب غلامه)، ولتشبيه شروط مفقودة فيما نحن بصدده.

فإن قلت أليس الجار والجرور من قولك: (جدير بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صحّ إيصان لعائن بنفسه، وحينئذ يظهر لك الخلل؟ قلت. لا يدرم من إعمال الشيء في الخلل إعماله في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون محل الظرف نصباً بالفعل، مع أن (أفضل) لا ينصب المفعول بجمع، ولهذا قالوا في قول الحماسي.

..... وأضرب ما بالسيوف القوانس

: إن (القوانس) منصوبة بتقدير (يضرّب)، مدلولاً عليه ب(أضرب)، لا ب(أضرب) نفسها

وقال الشيخ أبو علي رحمه الله في قول الله سبحانه: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ما معناه (حيث) مفعول به، لا ظرف، لأن المعنى أنه سبحانه يعلم المكابر المستحق لوضع الرسالات فيه، لا أنه يعلم في المكابر قال وحينئذ فناسب (حيث): (يعلم) مفعلاً.

فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفصيل، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل، لكونه دالاً على الثبوت؛ إذ لا معنى مدسب يحكم اعتباره غير ذلك فم ذكره من باب أولى

وما زال هذا المعنى يحون في نفسي حتى رأيت انسهيني في الروص قال: فما يؤيد قول من قال. إن موضع (أن) و(أن) بعد حذف لجار جرّ قوله تعالى. ﴿وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل﴾، وموضع فيها لا يكون إلا جرّاً قال ذلك ولم يزد عليه.

فإن قلت. هذا لذي ذكرته به إطلاقي للعماء الخلاف. قلت. لا

يريدون ما لا مدح فيه من القول بكلام لا عرايين، ولا فلا خلاف أنك إذا قلت  
(أجدر أن يقوم زيد)، ثم حذف (أن) كان الموضع إما حرّاً أو رفعاً، إذا قلت  
بأن الجور بعد (أفعل) في التعجب لعل، وهو قول الجمهور، ولا يقول أحد  
من يقول بالفعالية: إن الموضع نصب"

#### • مصادره

رَدَّد ابن هشام أسماء بعض الأسماء الذين نقل عنهم، فمنهم من سُمِّي معه  
كتابه، ومنهم من لم يُسمَّه. فقد نقل ثلاثة نقول عن أبي عبي الفارسي، وسُمِّي في  
أحدهم كتبه (التكملة)، وبسبب أن كلاماً لابن عصفور في (المقرب) إنما هو منقول  
عن (التكملة) وراجع إليه ونقل عن النووي في ثلاثة مواضع، وصرَّح بكتبه  
(الأذكار) في أحدهم، ونقل عن نسيبي عن كتبه: (الروح الألف)، وعن  
الواحد في سُمِّي كتابه (المبسط) وغير ذلك الموضع في أوله، وعن ابن الحجب  
وكتبه الأمالي، والقصي عياض وكتابه، (نغية الرائد)، وعن ابن عصفور،  
وصرَّح باسم كتبه: (المقرب)، ودقق وفرق بين ما ورد في نسختين منه: قديمة  
وحديثة.

ولب مواضع أخرى اكتفى بنقل أقوال لعلماء، ولم يصرَّح بمكان المقول  
عنهم، كابن جني مرتين، وابن درستويه، والنحاس وزيدي والكسائي وهما  
الدين بن النحاس والجوهري، وأبي حيان الذي عمر صيقه، حيث قل: إنه في  
حدِّ البحر في الاصطلاح قد نقل ستة حدود، أصل فيها، ولم يشرحها.

#### هل هذا الشرح كتاب مستقل؟

هناك ما يوحى أن ابن هشام أراد مصنف مستقلاً، وهناك ما يوحى أنه  
أراد به الشروع في شرح التسهيل كاملاً، فهم و رداً متناقضان  
يؤيد الأول الأمور الستة الآتية، التي لا يقوى بعضها، بل يُستأس به  
١- أنه صرَّه بقوله. (شرح حطبة التسهيل)، ولو كان يريد شرح  
التسهيل لقال (شرح كتاب التسهيل)، كما صغ غيره، بل إن بعضهم أجلس

الخطبة، فلم يشرحها، كما سيأتي

٢- أنه دل عن شرح الخطبة (وهو ما أغفله أبو حيان)، فكأنه يمتنع أنه سيتم نقص عمل أبي حيان بحسب، وهو شرح الخطبة دون بقية الكتاب. ويؤيد هذا أن إحدى نسخ هذا الشرح - وهي المخطوطة بحراة ابن يوسف بمراكش، ورقمها: (٤٩٦) - أنها قد وضعت في المجموع الذي جاءت فيه قبل الشهر الأول من شرح أبي حيان (التدبير والتكميل)، وهو الذي عناه ابن هشام، بل إنه قد كتب في آخر صفحة من صفحات هذه النسخة من الخطبة عنوان التدبير وفهارس له

٣- أنه في نسخة الثلاث التي لا أعرف أنه يوجد غيرها قد وجد مستقلاً مقتصراً على الخطبة، واقتصر في تسميته عليها

٤- أنه قد ختمها بالصلاة والسلام على رسوله، شأن من قد فرغ من عمله، ولو أنه أراد شرح الكتاب كله لما فعل ذلك، لأن المقدمة عمولة أحد أبواب الكتاب، ويحتمل أن ذلك صنع لتساح

٥ أنه ختمها أيضاً بما يوحى بههاء مراده، وبسوغه مقصده، إذ قل "وقد أتيت على ما اشتمت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ رائع، ومعنى فائق، وبظم مؤلف متدسق" مع أنه أعقبه مباشرة بما هو صريح في صده، كما سترى.

٦- أن الاقتصار على شرح خطبة دون بقية الكتاب عمل مألوف للعلماء، ولا سيما في الكتب ذات الشأن، أو التي أهل شرح خطبتها، وسترى أن أهم شروط التسهيل قد أتممت شرح خطبته، كشرح ابن مالك

(١) كمثل الإنجاف في شرح خطبة الكتاب بعد دي، وشرح حصه ديموس، وشرح خطبه التبريع وشرح حصه مختصر حيل في الفقه ماكي وشرح خطبة مواقف سكايجي، وشرح حصه المطور من شرح السلاعة على السحيم، وشرح خطبة معج بلالعه، وغير ذلك.

نفسه وأبي حيان والمرادي وابن عقس

وأما ما يرمي أنه أراد الشروع في شرح الكتاب كنه فهو صريح قوله، إذ أشار في هذه الخطبة إلى ذلك مرفوعاً، ولأهم عند ذكر خلاف الخليل وسبويه في محل (أن) و(أن) بعد حذف جاز، فإنه قال، (وسيُشرح في موضعه إن شاء الله)، وثابتتهما أنه قل في ختم شرح الخطبة: "وهذا حين الشروع في تفسير كلامه في المسائل السجوية ومقدماتها".

والذي يظهر لي أنه ربما أراد أن يصنف شرحاً للتسهيل كاملاً، ثم لم يكمله، بعد أن فرغ من شرح الخطبة، اكتفاءً بشرح به آخر، أو لغير ذلك من الأسباب، فبقي الكتاب وتداول مصفياً مستقلاً، ولعل هذا ما أراده المترجمون من أن به شرحاً على التسهيل، لم يكمله، وقل بعضهم إنه لم يبيّضه، وقد سبق الإشارة إلى ذلك في ترجمته

• توثيق نسبة الشرح لابن هشام:

لا أجد ريباً في أن هذا الذي بين يدي ويديك عمل هشامي صحيح صريح، وأستند في ذلك على الأدلة الآتية

١- ذكر عوانه واسم مؤلفه صريحاً ظهراً على ثلاث أسطح للمخطوط التي لا أعرف أنه يوجد غيرها

٢- ليس في المخطوط سبباً موضوعي أو تاريخي ينافي نسبته إلى ابن هشام أو يشكك فيها

٣- موافقته الظاهرة لأسلوب ابن هشام، واشتماله على تحقيقات واختيارات قوية تليق به، ولا تكاد يحصى على عين الناظر فيه روح ابن هشام ونفسه.

٤- نصته بعض آراء المشهورة عن ابن هشام في كتبه الأخرى، كتقريره أن اللام المقوية ه مترلة بين مترلتين، لزيادة والتعدي، وهو رأي اشتهر عنه، وتحقق الأفراد به فيما أعين، فلم أجده لغيره ثم سبعة، قل في هذا شرح

"واللام التقوية بما يظهر لي لها منزلة بين منزلتين. البرودة والتعديّة، فلا هي كالتعديّة المحضة، لأنّ ما قبلها يصل بنفسه، ولا كالتريادة المحضة، لأنّها إنّما دخلت بعد تحيّل رهن العمل. وأنه صدر كالتقصير" وستجد هذا لرأي نفسه به، وفيه بعض حروفه، في كتابين من كتبه، هما المغني وأوضح مسائل<sup>(١)</sup>. وقرّر أن إعراب (أجمعين) خطأ ضعيف<sup>(٢)</sup>، لأنّها معرفة بية الإضافة، وهو ما قد قرّره وعنه ممثله في شرح القطر، وفيه أيضا مرافقة لرأيه في وجه تعريفها، وهو لية الإضافة، لا العلمية وأورد في الجملة الحكمة بالقول مدهيين، ونقلهم عن ابن الجحج، وقد فعل مثل ذلك أيضا في المعني وإن اختلف الترجيح

ومنه رأيه في نصب (أفعل) التفصيل لمفعول به ونقده عن الفارسي.

كما أنه قد نقل هذا قولاً عن ابن حي، وقد نقده أيضا عنه في المغني

٥- ورود نقول عن هذا الشرح لعلماء متأخرين بصراحون بسببها

لابن هشام، ثم وجدتها ها صريحا، أو بكاد، منها: ما جاء في نتائج التحصيل للدلائل<sup>(٣)</sup>، بعد أن ورد إشكالا "وقد كتبت أستشكر بعض هذا وأميه، وأذاكر به وألقيه، وقد كتبه إلى بعض ذلك بن هشام فيم كتب به إلي.. أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي جونا عن بعض ما بحمت أصوله واستعجمت فصوله، بما نص ابن هشام فيه: (وهذه نظرا .) إلى آخر ما بقده عنه، وهو حوالي عشرين سطرا في مواضع متفصلة، كتب تحدها في هذا لشرح

كما نقل عنه ابن عاري المكسي في شرحه بالألفية<sup>(٤)</sup> ما يقارب عشرة أسطر، في تعريف علم النحو، مع تصرف يسير، صرح بقلها عن ابن هشام وعن كتابه: شرح خطبة التسهيل

(١) برقيق ديث ونقل عنه مسطر في حاشيته عند وروده في النصّ غرض، فبرجع هذا .

(٢) ١١٢ ١١١

(٣) وهو معروف بـ (تحاف ذوي الاستحسان ٥٣ ١٥٤) سترى تعيين موضع من

في موضعه من هذا التمرح

• نسخ الشرح:

اختمدت على نسختين: الأولى: برقم ٧/٤٨١ بخط مغربي، وفيها أثر أرضة، وجعلتها الأصل، لأنها أظهر من أختها، ورمزت لها ب: (أ). وباسمها: عبد الله ابن إبراهيم بن أحمد الشاطبي، وعليه تملكه، وانتقل ملكها إلى الحسن بن عيسى الهلالي، لدى أوقفها عيسى طيبة مراکش.

وتقع في سبع صفحات سما، ممتدات بالأسطر وبالكلمات، ففي كل صفحة اثنان وثلاثون سطراً، في كل سطر ثمان عشرة كلمة تقريباً. ومقاسها: ٢٠٠×٢٧٥.

الثانية: رقمها ١/٤٩٦، بخط مغربي أيضاً، لكنه قديم جداً، صعب القراءة في بعض المواضع، وفيها أثر الأرضة. ورمزت لها ب: (ب). في خمس صفحات، في كل صفحة ثمانية وثلاثون سطراً، في كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وكتبت النسختين مراجعة، فيها أثر التصحيح في هوامشها. وهناك نسخة ثالثة لم أستطع الاطلاع عليها - رغم ما بذلته من جهد - حيث في المكتبة الحمزاوية بالرشيدية في المغرب، رقمها: ٥٢٣.



# النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

وعسى الله على سيدنا محمد، ر [علي] <sup>(١)</sup> صحبه، [وسم تسليما] <sup>(٢)</sup>  
قال الشيخ [العلم] <sup>(٣)</sup> العلامة [الفاصل] <sup>(٤)</sup> جمال الدين [أبو محمد] <sup>(٥)</sup>  
عبد الله ابن هشام الأنصاري، [رحمه الله تعالى، ورصى عنه] <sup>(٦)</sup>: شرح خطبة  
التسهيل، <sup>(٧)</sup> وهو ما <sup>(٨)</sup> أغفبه أبو حيان <sup>(٩)</sup> - رحمه الله تعالى - عنه وجوده  
وكرمه <sup>(١٠)</sup>

(حاشيا). حال من فاعل (قال) إن كان مذكورا <sup>(١١)</sup>، أو مقترنا <sup>(١٢)</sup> بعد

(١) سقطت من: (أ)

(٢) سقطت من: (أ)

(٣) سقطت من: (أ)

(٤) سقطت من: (ب)

(٥) سقطت من: (ب)

(٦) في (ب) رصى الله عنه

(٧) أي هذا، شرح خطبة التسهيل

(٨) في (أ) بما

(٩) هو محمد بن يوسف بن علي التميمي البصري، (٦٥٤-٧٤٣هـ)، عوفي عصره رهوية

ومفسره ومحدثه ومقرئه، تنقى عن مشايخ لا يحصون، منهم الأيدي وابن بصالع وابن

الحسن والرعي والشعبي، أشهر مؤلفاته البحر المحيط والديب والتكيس (تبعه جوعه

١ ٢٨٠-٣٨٥)

(١٠) رُفعل شرحها أيضا كثير من شر - التسهيل، كتاب منسوخ عنه، ومردى، ومن عمل

في (المساعد)، و شيخ جالد الأرمي في (موسم السيل إلى عو التسهيل)، ووجوده من

شرح التسهيل يبدأ بمراتب التصحيح لأخ

(١١) في (ب) مذكور

(١٢) يعني الفعل (ب)، ينادى على من يؤخذ لآتي عا فيين والمعن (هـ) مذكور في بعض

الأول<sup>(١)</sup>، والحمد لله من<sup>(٢)</sup> قوله ليمد بعد<sup>(٣)</sup> (هذا كتاب<sup>(٤)</sup>) في موضع نصب بالقول الملقوظ أو المقدر، وعلى الثاني<sup>(٥)</sup> تحمل وجهين أحدهما: أن يكون موصفها نصبا<sup>(٦)</sup> بقول مقدر. والثاني: أن تكون<sup>(٧)</sup> لا موضع ها، على أنه مستأنفة، وهو أحسن<sup>(٨)</sup>.

= السمع بعد التسمية مستند في بن مدث وبعده قوله (حامد لله)، (انظر تعليق المصنف ٣٨/١، وهدية السبيل ٢٠١، ونسج التحصيل ١١٢/١) قد استدعي، وكأنه سأل الله أعلم - من تصرفه السباح ولو قبل أنه لا ينبغي كون العامل المقدر هو الفعل (قال) صح ذلك وهو، كأن يقدر (أند) مثلا ويدل على ذلك قول بعض العلماء وسبب الإشارة إليه، وتأويله هو أيضا، وهو أي في الظن لا في

(١) يريد بعد الحذف الأول، وهو الجار والمجرور، (بسم الله الرحمن الرحيم) وإعراب التسمية حالا أو متعلقة بالخبر المذكور في هذه النكبة عيها من هذه حصة في تعليق المصنف ٣٧/١ وقد عر (حامدا) إنها جار بعد جار، يرتب المصنف عيها على الأولى سعا بالمصدر أو التسوية بن انقسامه وجمع في جمع كمن مهم مبتدأ به، وهذا الإعراب أيضا في نتائج التحصيل للدلالة ١٠٢، ١٠١، ١٠٠ - وقد - نقلا عن عمره - الجور في محل نصب متعلق بحرف محذوفة اعتمادا على توضيح المصنف، معروفا لفعل مشعر وإلى قوي إعراب التسمية هو على حاله مرعه بقوله بعد (حامدا) والتأويل ابتدئ الكتاب متبرك باسمه وحامد لله (تعليق المصنف ٣٧) ويرى عند القادر المعنى في (حامدا) أنه جار من فعل ما يتعلق به (بسم الله) سواء أكان اسم أم فعلا (هدية السبيل ٢٠)

(٢) في (أ): في

(٣) كأنه في نسخين كليهما هذا اليب وأثبت موافق من (تسهيل)

(٤) وهو كون الفعل (قال) مقدرًا لا منصوفاً به، فلا يقوى حجة تسنطه على ما بعده، بخلاف سقوط به

(٥) في (أ)، نصب

(٦) في (ب) يكون

(٧) وسيعود إلى إعراب هذه جملة مرة أخرى، ويريد عفا قريب

وهاهنا نظران الأول أن قول القائل. أقول. (هذا كدب) في حالة كوني حامداً، أو ابتداء باسم الله في حالة كوني حامداً - ليس بإنشاء للحمد، كما أنه<sup>(١)</sup> إذا قال قائل: (أفعل كذا فبملاً) لم يكن مبسلاً، ما لم يُلفظ بالبسملة، وإذا بطن كونه إنشاءً بقي أن يكون إخباراً بأنه قال ذلك حامداً، أو ابتداءً به حامداً ولا تظهر فائدة في الإخبار بذلك، وإنما المطلوب إنشاء الحمد في ابتداء الفعل.

الثاني: أنه حالة قوله لفظاً غير الحمد أو ابتداءً به<sup>(٢)</sup> لا يكون حامداً، إذ الحمد قول، وهو في حالة قول شيء لا يكون قائلاً غيره. ولا يقال يصح ذلك على أن يكون قائلاً لشيء غير الحمد بلفظه، وحامداً بقلبه، لأننا نقول بأن<sup>(٣)</sup> الذي يكون في القلب إنما هو الشكر لا الحمد. وذكر بعضهم أن الحمد يوضع [موضعاً] الشكر،<sup>(٤)</sup> فلو صح ذلك

(١) في ( ) حال وكلامه صحيح لأن (الحال) تذكر وتوثق وحقرت تثبتت بهين.

سبق من تاليفها، وما رآني

(٢) في (أ): كأنه

(٣) أي: في حالة ابتداءه بغير الحمد

(٤) يُحتمل في السسخيين أنه: (و) رداً راجعاً بعد، وما شبه هو الأظهر، وهو موافق لما يقنه

أحد شيوخ الدلائل عن ابن هشام في موضع نفسه، في قائمة التحصيل ١١١

(٥) كذا في السسخيين، ولأفصح لأشهر أنه وسعماز أنوف - حمد الله - ذكر في كتب

العلماء وسيكرر في هذا الشرح

(٦) سقط من ( )

(٧) نص على ذلك كثير من العلماء، فقد رآه أحمد في موضع موضع آخر لنقارب معنيهما،

وأن الشكر لغة هو الحمد عرفاً، ويُسبب جعفر الص ٣٣٠، ونقل من مقرر عن أبيه

لا يفرق بينهما (النسابة: حمد) وهو رأي الصوري (جمع البيان ١: ٣٨٠) والقرطبي، وغيره

للمبرور (الجمع لأحكام القرطبي ١٣٣) وذكر من السجاس حتى خلاص، وذكر قول من

يعد، وقد إن مرشحشري في نفسه وحريري في مقامه سبلاً حمد في موضع

صَحَّ هذا الجوابُ.

ولك أن تجيب عن الأول بأن فائدة الإعلام أن<sup>(١)</sup> أخذه في هذا الكتاب كان [عنى]<sup>(٢)</sup> الوجه المشروع، توغيب لدوي الدراية<sup>(٣)</sup> في اسطر<sup>(٤)</sup> في موقعه<sup>(٥)</sup> واعتقاد حصول المارِب منه، إذا<sup>(٦)</sup> كان ما يشرع فيه عنى الوجه الشرعي حليفاً بالتأنيخ.

وعن الثاني<sup>(٧)</sup> أنه نزل الأمرين الواقع<sup>(٨)</sup> أخذهم عقِب<sup>(٩)</sup> الآخر مؤلة

= الشكر (شرح لمقر ١ ب) وراجع تفسير بن كثير ٢٢١ شرح بعض لابن يعيش ٤/١، ومقدمة شرح الكوكب مسير ٢٤/١، التعريفات ٤١، والتصريح ٩٦/١-٩٨ وقد يصحح دلائل احتجاح ذلك قول السي<sup>(١٠)</sup> «سجد لله رأس أسكر، فمن سجد الله س يشكره» رواه عبد الرزاق في مصنف ١٠٤٢٤، والبيهقي في الآداب ٤٥٩ وأكثر العلماء على التعيين بينهما

(١) في (ب) بأن وهو الموافق ما نقله أحد شيوخ الدلائل عن ابن هشام، كما في نتائج التحصيل ١١١/١، وما أثبتته عن (أ) هو لأصهر في معنى يكون مصدر لمؤن من (أن) وما بعده هو بحر (أن) من قوله (بأن فائدة إعلام)، وقد قرئ (بأن) أو كان الذي فيها (بأن فائدته)، ولم أجد ذلك في النسخة ولا في الفن الذي في نتائج التحصيل

(٢) سقطت من (أ)

(٣) في (ب) كلمة أخرى غير ظاهرة كأنه (الرئاسة) وما أثبتته عن (أ) موافق لمن أخذ شيوخ الدلائل عن ابن هشام، مسير إليه قريب

(٤) في نتائج التحصيل (والنظر) وما هنا عن النسخة أصهر منه

(٥) في نتائج التحصيل (موضوعه) وكلاهما ورد

(٦) في نتائج التحصيل ١١١/١ (ب)، وهو صحيح أيضاً، بن عنه الأظهر.

(٧) أي وأجيب عن الإشكال الثاني

(٨) غير ظاهرة في النسخة وهي ظاهرة في نتائج التحصيل ٢١

(٩) في (ب) عقِب

المصطحين. وإذا كان أبو الفتح<sup>(١)</sup> قد أجاز في (إذ<sup>(٢)</sup>) من قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون بدلاً من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. ﴿كُلُّ بَدَلٍ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، لِقَدْرُ مَا بَيْنَ امْرَأَتَيْ﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا أجدر<sup>(٥)</sup> ولو ذكر المؤنص صيغة من صيغ إنشاء الحمد<sup>(٦)</sup> لكان أولى. وأتم صيغة وأحو<sup>(٧)</sup> م<sup>(٨)</sup>، ثم جاز البيان، ما افتتح الله به - سبحانه - تعليماً

(١) ابن جوي، وهو عتبات بن جوي موصلني السجوي الأردني بالولاء (٣٠٦-٣٩٦هـ)، لازم أبا علي المارسي ربعين عام، حين ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح مقفلات وشرح لمشكلات ما به، ولا سيما في علم الإعراب، له مصنفات كثيرة، أشهرها اختصار وسر الصناعة ونصف والحسب والمع (نزهة الألباء ٢٤٦، نسخة ١٣٢٠٢)

(٢) في (ب) إذا

(٣) "إِلَّا يَصْبُرُوهُ فَقَدْ بَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ مِنْ بَيْنِ كَفَرُوا شَيْءٌ تَحِيَّ إِذْ هُوَ فِي الْعَارِ يَذْهَبُونَ" صاحبه لا تحول إل الله معنا" ٤٠ النوبة

(٤) ربه وتعبه في المختص ٢٩١١ وقته عنه بن هشام أبصا في معي ١ ٨٤١ ورس في كلام من جوي التصريح بأنه من بدل الشيء من شيء، بل قد "فول قلب فكيف يفسر منه رئيس هو هو، ولا هو أبصا عنه، ولا هو أبصا من بدل لاسمائه، ومعد الله أن يكون من بدل العلقه قرر عارب الامم وأصع حدهم موضع مدحه " وتجد هذا الإعراب غير معرو ولا معني في الكشف ٢ ٢٧٢، وبيان في عريب إعراب القرآن ٤٠٠، وملاء م من به الرحمن ١٥٢، ويعجز خيط ٤٣٥ وأندرس صوره ٤٦٥٠٣

وشرح الأندلسي عزيز بن علي عن بن جوي م من بدل لاشعار

(٥) وذكر الدمامي حرمنا آخر عن هذا الإشكال، وهو أنه جعل (حامدا) حالا مؤكده تعاميه مقدرة، أي أحمد حامدا لله، أو مفعولا مطلقا، جاء على وزن (فعلن)، ويقوم هو مجموع مقدرة وانه كور من قوله أحمد حامدا لله في آخر الكلام (عقيق المرائد ٤١٠-٣٩١)

(٦) في (ب) اندح

(٧) في (ب) و خ

(٨) في (١) م

لنا كيف حمدته<sup>(١)</sup>، وذلك لاشتراكها على التثنية<sup>(٢)</sup> [العجبية]<sup>(٣)</sup> البديعة المطبوعة، كالاستغراق المسعاد [ص ٢] [من (أل)]<sup>(٤)</sup>، والثبوت المستفاد من كون الجملة اسمية، والاشتغال<sup>(٥)</sup> على نسبة الحمد إليه سبحانه - غير مقيد بزمان، ولا بفاعل، وعلى الاستحقاق المستفاد من اللام، مع ما فيها من الأدب باستصغار الخادم نفسه أن يصرح بنسبة الحمد إليه. وقد رام قوم من انصحاء الإعراب<sup>(٦)</sup>، فأنثوا بعبارة تقصر عنها بدرجات، كقول الزمخشري جاز الله<sup>(٧)</sup> (الله<sup>(٨)</sup> أخذ)<sup>(٩)</sup>، وقول الحريري<sup>(١٠)</sup>: (اللهم إنا نحمدك)<sup>(١١)</sup>، فاعتبرهما<sup>(١٢)</sup> وما

(١) يريد قوله تعالى ﴿الحمد لله رب العالمين﴾

(٢) كأنها في (أل): السكنة.

(٣) منقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): ولا شغل.

(٦) في (ب) الإعراب.

(٧) أبي القاسم، محمود بن عمر بن محمد الحورزمي (٤٩٧-٨٥٣٨)، إمام في اللغة والنحو والبيان بالاتفاق، من مشايخه: الياقوتي وأبو منصور الخارثي وابن المطهر البيسطوري، وأشهر مصنفاته الكشف والمصن وأسس البلاغة (ترجمه الألباء ٢٩٠-٢٩٢، البعة ٢٢٠-٢٢١، البعة ٢٧٩/٢-٢٨٠).

(٨) في (أ) إليه.

(٩) صدر به كتابه (منقول).

(١٠) أبي محمد، القاسم بن علي بن محمد الحريري (٤٤٦-٥٥٠٦)، أديب بارع ونحوي ونحوي، صنف مقامات، وهي أشهر أعماله، ونظم نسخة الإعراب وشرحها وله درة النواص فيما تلخص فيه الخواص، (ترجمه الألباء ٢٧٨-٢٨١، البعة ٢٥٧/٢-٢٥٩).

(١١) صدر به مقدمة مما فيه المشهور.

(١٢) في (أ)، فاعتبرهما وانفراد انصر فيهما مثلاً، وقد رُفعا، وقسهما معهما وهي بعض =

أشبهتهما بما<sup>(١)</sup> ذكرنا

(لله) اللام مقوية بـ (رحمد) الضعيفة لكونه<sup>(٢)</sup> فرعاً في العمل، ومثله: <sup>(٣)</sup>  
﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. واللام مقوية بما<sup>(٥)</sup> يظهر في ها مثربة بين مثرتين. لزيادة  
والتعديلة، فلا هي كالمعدية الخاصة؛ لأن ما قبلها يفصل بنفسه، ولا كالزائدة<sup>(٦)</sup>  
الخاصة؛ لأنها إما دحت بعد تحيل وهي<sup>(٧)</sup> العامل، وأنه صار كالتقاصر ولفرق بين  
مراتب الأشياء

[ (رب) <sup>(٨)</sup> . إن قلدر صفة مشبهة، كـ (شهم) و (صحم) ]<sup>(٩)</sup>، فهو بعد  
مدح، لا لعت إيضاح؛ لعدم الشراكة<sup>(١٠)</sup> البتة في الاسم الأعظم، وإن قلدر  
مصدراً لـ (ربه)، مثل. (شده شداً) و (تم الحديث تمًا) فهو إما صفة على المبالغة،

= شاحة في ألفاظ المتقدمين، انظرها في من ساعد ابن هشام عند سيرته في الكتاب

١٠٣/١ ١٤١ وورد في مقتضب ١٠١، ١١٠، ١٢٠، ٧٠، ٣٠٢٤ وابن

الشرح في الأصول ٣٢٨، ١

(١) ي (أ): وما

(٢) كذا بالتذكير في السخيين، ولعله راعى حديث عن سم القاص

(٣) كذا بالتذكير في السخيين، وبعبارة أخرى حديث عن اسم القاص

(٤) "وأمر بما أمرت.. " بقرة ٤١ وستمشهاد مؤلف أيضاً في النساء ٤٦.

(٥) كذا في السخيين، والمشهور في نحو هذا (فيما)

(٦) كذا في السخيين والأظهر كإزالة وكلاهما صحيح

(٧) عمر ظهره في (أ)، وكأن في (ب) وهو. وأنت أقرب شيء إليهم في الرسب والمعنى قد

في المعنى عن اللام مقوية بتحقيق أنها ليست رائدة محضة، بل بـ تحيل في العامل من

الضعف الذي يراد إزالة التقاصر، ولا معدية محضة؛ لاصد صحة إسقاطها، فهي مثربة بين

مثرتين. (المعنى ٤٤٠/٢). وفي كلام غيره في أوضح مسائل ٣٢٣

(٨) من قوله (رب العالدين)

(٩) ساند من (أ)

(١٠) في (أ) شركة

ك(رجلٌ غُذِلٌ)، وإما بدلٌ، ولا يحسُّ الإبدالُ<sup>(١)</sup> على الأول، لصَّغف إبدال<sup>(٢)</sup> المشتق<sup>(٣)</sup>

[A] (<sup>(٤)</sup> مصصيا) عطفًا<sup>(٥)</sup> على الخول، أو جمعًا بين الحمد والصلاة وفاته أن يقول. (ومستما)، فقد قال النووي<sup>(٦)</sup> رحمه الله -  
لص العلماء<sup>(٧)</sup>، أو مـ<sup>(٨)</sup> نصٌ منهم على كراهة<sup>(٩)</sup> أفراد الصلاة عن

(١) في (ب). أريد

(٢) في (أ) بدل

(٣) اشترط في السمت أن يكون مشتقًا أو عرته، وفي عطف اليبلا أن يكون حادًا. (بني  
٥٧٠/٢) وهذا مستهتر في كتب النحو رالبدل مثل عطف اليان في ذلك وذكر الرصي  
أن الأعب في ابدال أن يكون حادًا، فإن لم يكن حادًا فطر الموصوف فيه (شرح  
الكافية ن ١ / ٢ / ١٠٧٧)

(٤) سقطت من (أ)

(٥) في (ب) عطف وأثبت بالنصب مناسبة لمكلمة معربة، ويعونه عد (جمعا) بالنصب  
(٦) أبو ركبة، يحيى بن شرف النووي الحرسي (٦٣١ ٦٧٦هـ)، سمع على الكعاب العربي  
وابن نوح وإبريلي وابن ميثم البجلي ومن تلاميذه بن كثير لأب والحافظ سري،  
اشتهر في علم الحديث، من أهم كتبه شرح صحيح مسلم، واسحاق في الفقه والأربعين  
النووية (طبقات الشافعية ٨ ٣٩٥ ٣٩٧، شذرات الذهب ٥ ٣٥٤-٣٥٦م)

(٧) وصفت هنا بشره وتعيين في (هشام)، هذا نصه هذا يرد على الشيخ في الألبة أبا  
(يريد بن ميثم فقد اكفى بالصلاة دون السلام في قوله في الألبة)

مصلب على النبي المصصى وآله مستكمين الشرفا

ثم أردف " وقد يمان. لا يفرقه من تعرضه الشيخ بن هشام، ما يوقف عليه في (ميسات  
احصاف) الإمام القسطلاني، ونصره بمـ" هـ يريد: جور، هرد للصلاة عن السلام، كب  
سيأتي نويقه من كلام ابن هشام، والإحسان إلى هذا الكتاب

(٨) في (أ). هذا، وتحتل في (ب) أن تكون (هو) وأنت موافق ما منه بن الحرري عن

النووي؛ فهو يكاد يصدق نقل ابن هشام (احصاف معروا عنه في مسائل حنف ١٥٧)

(٩) في (أ) كراهية وأنت موافق عصر النووي

التسليم<sup>(١)</sup>.

(خاتم النبیین) <sup>(٢)</sup>: صفة مدح أيضاً، لا صفة تخصيص، لاندفاع [الاشترك]<sup>(٣)</sup> عن الموصوف، بقريضة الذكر في هذا المقام الخاص. وهذه الصفة قد يُستشهد بها ويُرجح<sup>(٤)</sup> كون (رب العالمين) صفة، لا بدلاً لتواري القريتين تواريًا أتم<sup>(٥)</sup>، وهذا [قد]<sup>(٦)</sup> يحتاج إلى ثبوت كون مثل هذا الاعتبار مراعى عند أهل اللسان ومقصوداً<sup>(٧)</sup> لهم، وهو متعلّق (آله)<sup>(٨)</sup> أحرار الجمهور الصلاة على غير الأنبياء تبعاً<sup>(٩)</sup>، وإضافة (آ) إلى

(١) في شرحه صحيح مسلم ٤٤١، وعبارته "وقد نصّ بمصداً رسمي لله عليهم - على كراهة الاختصار على الصلاة من غير تسليم" ونظر (الأركان) به أيضاً، ٢٠٨. وعقب ابن الجعري على كلام أسوري "لا علم أحدٌ نصّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم" (نقله في مسائل محمد ١٥٧) وفي مسألة خلاص بن العلماء ولاكثر على حواره، نورد بعض الأحاديث به ورجع بمسألة كتاب، لقول البصير بسخاوي ٣٥. ومسائل المسما ١٥٦ ١٥٧

(٢) مكها فارغ في (١) وجاء في بعض نسخ التسهيل (سيد المرسلين)، وهي التي اعتمده بعض التسهيل وأشار إلى أنه في بعض النسخ (حاشم السير) وأما من ذلك أيضاً، في هداية السبيل ٢٧

(٣) مكها فارغ في (أ)

(٤) في (ب): قد شهد بها من صحيح

(٥) في (ب) لسوري القريتين تواريًا أتم يريد أحد هراب البصير في جعلتين، وأنه قد يكون مرشح ذلك أن يتكلم إنما أراءه يتابع في جعلتين معنى واحداً، وهو انوصف لا النبي

(٦) سقطت من (أ)

(٧) مكها كلمة غير طاهرة في (ر)

(٨) من قوله (وعلى آله) وفي (١) ٥٢

(٩) حكى بن كثير الإجماع عليه في تفسيره ٣ ٥٢٤، ومذهب الجمهور أن غير أنبياء لا يصلّي عليهم ابتداءً، ومن الجوزي عن بعض أصحابه أنه حرام، وعن كرههم أنه مكروه =

الضمير<sup>(١)</sup>، ومنع الذي ابن النحاس<sup>(٢)</sup> والرئيسي<sup>(٣)</sup> والكسائي<sup>(٤)</sup>، وهم  
مجموعون ينحو قول أي طلب<sup>(٥)</sup>؛

= كراهة تزيه، ومذهب كثير منهم أنه خلاف الأول، وليس مكروه، قال والصحيح  
أنه عليه الأكثر أنه مكروه كراهة تزيه؛ لأنه شعار أهل البدع (الأدكر ٢٠٩).  
وراجع لحث مسألة القول السديع لسجدي ٦٢-٦٥ (فيه التخصيص)، وصلاة على  
أبي مناصي ص٦٠، ٦٥

(١) يراجع لذلك شرح التسهيل لأبي مالك ٢٤٤/٣، توضيح المقاصد ٨٠١-٩، مع  
٢٨٦/٤، الأشعر ١٣/١ وراجع دنية في توثيق قول البخاري

(٢) هو أبو جعفر، نصّ على ذلك الرئيس في (لحن العوام ٤) وابن السيد في  
الاقتصاب ٣٤/١ والسهبي في الروض الأنف ١ ٢٦٦، قال ذكر ذلك في حاشية كتابه  
الكافي (وهذا كتاب مفقود، فيما أعلم) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل الصدر،  
ويعرف بالمرادي والنحاس (٨٣٣٨) درس على الأحفش الأصغر والميرزا والراجح، وصنف  
إعراب القرآن ومعاني القرآن وغيرها (مها الألباء ٢١٧-٢١٨، البقية ٣٦٢/١)

(٣) في حق العمود؛ ١٤، وهو محمد بن الحسن بن عبد الله الأشعري الحنوي (٨٣٧٩)  
واحد عصره في علم النحو وحفظه، سقى أحد العرب عن أبي عبيد القاسم  
صنف طبقات الحنويين ومختصر العين والرواجح في النحو وغيرها (البقية ١٩٤، البقية  
٨٤/١-٨٥)

(٤) قال ابن السيد وأول من قال هذه المقالة الكسائي (الاقتصاب ٣٤٠١) وسببه أن  
هؤلاء الثلاثة في الروض الأنف ٧٠١، وتوضيح المقاصد ٨٠١-٩، وهداية السبيل ٢٨.  
والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن الحسن بن عمرو، مولى بني أسد (١٨٩هـ) عام  
أهل الكوفة وإمامهم عزّ مدافع، إليه ينسب في علمهم، وعنه يعزّون في روايتهم، أحد  
عن الرازي ومعدّ الفراء والخليل، صنف معاني القرآن ومختصر في النحو والفراءات، ولم  
يصل منها شيء (مراتب النحويين ١٢٠-١٢١، طبقات النحويين والنحويين ١٢٧-  
١٥٣، ١٣)

(٥) كذا في النسخين، ولم أحده في ديوان، ولا أحد عره إليه ويعرف أنه لأبيه عد =

وانصُرْ على آل المصيب — سب وعديده اليوم آلت<sup>(١)</sup>  
 (إصحاحيته<sup>(٢)</sup>): الصُّحبة [و]<sup>(٣)</sup> الصُّحبة في الأصل مصدرًا: (صَحَب)،  
 ثم سُمِّيَ بهما الأصحابُ  
 (أجمعين): إفا توَكَيْدٌ<sup>(٤)</sup> لِمُعْطَافَيْنِ<sup>(٥)</sup>، غيرَ مسبوقٍ بـ (كل)، وذلك  
 قليلٌ على رأي المؤلف<sup>(٦)</sup>، وإفَّ حالٌ مهمما، ونظيره في جواز الوجهين

= المصطب، قاده في الواقعة مشهورة، حين عمر نرهة مكّة، يريد هدم الكعبة وأبو صاب هو  
 عمّ النبي ﷺ، (اسمه عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم) — ٣ ق. هـ، وهو كاهن  
 النبي بعد جدّه ومربيّه ومناصره، حرص النبي ﷺ على إسلامه، ولم يصب، كان رعيه  
 قريش ر (طبقات ابن سعد ١: ٧٥، حُرّاة ٧٥، ٧٦)

(١) البيت من بحرّ الكاس، وقته

لا يعين صليّهم ومخاضهم أهد محنت

وهو في الافتصاب ٧٣/١، وأريد معه سه شوهده أخرى، ومن عن النيسوري أن مدة  
 قنبه (٣٧/١) ونصر السيرة لابن هشام ٨١/١، ونصوص ألف ٢٦٧،١، وشرح  
 النسهي لابن مالك ٢٤٤/٣ ومساعد ٣٤٧،٢

(٢) في (ب) وصحابه، وذلك من قوله: (وعنى آله وصحبه)، وفي بعض نسخ الشهاب  
 (وصحبه) وهي التي عندها المحقق، وأشار إلى وجود (صحابته) في بعض النسخ  
 (٣) لم يظهر في (ب).

(٤) في (أ) بويكدا

(٥) في (أ) لمعاصف

(٦) غير حُرّف ابن مالك عن ذلك بصيغة النقليين، فإن "وقد يعنى عن (كل)" النسهي  
 ١٦٥، وشحه ٢٩٤،٣، وبحره في الكعبة الشافية وشحه ١١٦٩، ١١٧٢، وابن  
 هيثم موافقه على ذلك في أوضح المسالك ٣/٣٣٢، وشرح القصر ٢٩٤، وإجماع الصغير  
 ٩٠، والعروء إلى ابن مالك أنه قد قيلاً في البحر المحيط ٦، ٣٣٠، ورد فيه عليه رحمه  
 هذا وذهب بعض السحويين إلى أنه لا يؤكد بـ (جمعين) في الاختيار إلا إذا سُقّت  
 بـ (كل)، (المقادي في الإعراب ١٢٣) وعمره يسوي إلى الجمهور، وخالفه

(وآتيهم<sup>(١)</sup> ثلاثهم<sup>(٢)</sup>)، والحالية ضعيفة في القياس فيهما؛ لتعريف (أجمعين) بنية الإضافة<sup>(٣)</sup>، و(ثلاثهم) بصريحها.

(هذا كتاب) قد خلا القول<sup>(٤)</sup> في موضع هذه الجملة، ونزيد<sup>(٥)</sup> هاها<sup>(٦)</sup> أن إذا قدرناها معمولاً لنقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان، نقلهما ابن الخاجب<sup>(٧)</sup> في أماليه<sup>(٨)</sup>

— (الجمع ٢٠٢/٥) ومشهور جرؤه وكثرته، ولا ينبغي التردد في ذلك، فقد جاء التوكيد ب(أجمعين) مسوقاً ب(كل) في موضعين، وغير مسوقة في أربعة وعشرين موضعاً (دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ١٠٤ ١٣).

(١) كأنها في (ب) و(آتيهم)

(٢) عنى به الحجار، وهي النصب على السببية، وأما بنو تميم فيسعونها ما فيها، عنى التوكيد، (الكتاب ١/ ٣٧٣-٣٧٤، انقصب ٢٢٩/٣، لأصول ١٦٥، ٢٢٢، وهو في كلامهم من باب المصير الموصوع موضع آخر.

(٣) تقرير مصعب الحلبية عنها هذه العلة نفسها في شرح القصر ٢٩٤، وتكون تعريفها بنية الإضافة هو أحد رأيين، وقد أخذ به ابن هشام أيضاً في أوضح المسالك ١٢٨/٤ وعري في سبويه، وختاره السهيلي ومن ماله والرأي الثاني أنها معرفة بالعلمية، وهو رأي ابن الخاجب وأبي حيان رجع الخلاف في الجمع ١٦٨/٣.

(٤) في (أ): دخل، وذلك عند كلامه عنى (حاشا)

(٥) في (أ) يريد

(٦) في (أ)، سها

(٧) أبو عمرو، عثمان بن أبي بكر الدومني الأمشاسي السلكي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، من أسرة كردية، عاش بمصر، وكان أبوه حاجاً لأحد الأمراء بمسبته، تشهر في علم لأصول وانحوا، أشهر مؤلفاته النحوية، الكافية وشرح المصنوع، (وعيات لأعيان ٤١٣/٢، البيعة ١٣٤/٢-١٣٥)

(٨) ١٩١/١، وانظر ٣٣٦/١ وعرف لأول بلاكترين، والثاني لمحققين، وصححه، ولم أيضاً في المعنى ٤١٢، وعرفا بن هشام لأول للجمهور، وعرف هو الصواب، مخالفاً ظاهر =

وقد يرجح الثاني أنها نفس القول، فاسم<sup>(١)</sup> المفعول يُحمل عليها غير مقيد  
باجار، ولا يعمون بالمفعول المصنوع إلا هذا<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا [ص ٣] فيكون من  
المفعول للطلق النوعي<sup>(٣)</sup>.

ولإشارة مثلها في قول سيبويه<sup>(٤)</sup>، (هذا باب عَمَّ ما الكرم...) <sup>(٥)</sup> وقول  
المؤثقين: (هذا ما أشهد به شهود<sup>(٦)</sup> المسمون في هذا الكتاب)، ولم يشهدوا  
بعد.

وتوجيه ذلك على أن يكون قد استعمل عَمَّ عن معنى الإشارة، يُشار

= توجيهه هنا، رسياني

(١) عليها أثر صمس في (ب)

(٢) مراد أنه هو الذي يصحّ عليه أنه هو المفعول دون تقييد بأي من حروف آخر، فاد  
قلب (أكرم من ربي) محبة أمسي (كرماً)، ف (رَبِّ) هو مدي فَمُ المفعول به، و (مُس) فَمُ  
المفعول به، و (عَمَّ) فَمُ المفعول لاجله فكلمة مقيدة بحرف جرّ، وأما (الإكرام) فهو الذي  
فَمُ حقاً، ولا يقيد به شيء، وهذا هو المفعول الحقيقي، وهو المفعول المصنوع، على أن  
هشام في المعنى ٤١٢/٢ قد رجّح القول الآخر شيء قريب من هذا. رعى فيه صحة  
وصفه بأنه مفعول من لفظ العمل، ورعى هنا أصل وقوع العمل

(٣) لأن بحسبه المحكية دلّت على نوع خاص من القول دلّت في ما يبين صاحب ١٩١/١  
(٤) رُمز به في (ب) (س). وهو أبو بشر، وأبو الحسن، وأبو عثمان عمرو بن عثمان  
ابن قيس (١٨١هـ) من مولى بني الحارث بن كعب، أعظم الناس بالبحر بعد الحسن،  
أبى كتابه الذي سُمّي الناس قرآن البحر، وهو أقدم الكتب التي وصلت إليه وأتمها، درس  
عنى الحسن بن موسى وعيسى بن عمر عيونهم، فيه من مائة عن نحو ثلاث وثلاثين سنة  
(مراتب البحريين ١٠٦، أخبار البحريين ٦٤-٦٥، طبقات البحريين ٦٦-٧٢)

(٥) وهو أول عنوان وكله في كتابه سيبويه

(٦) كذا في السحريين، وفي نسخة عيب، أن تكون ابتداء شعجهر (أشهد)، والظاهر  
الشهور (شهد)، وهو المراد في النص الذي اقتطعت نسخة، وسبأني عصها

(٧) في (أ) مشهود

به عند الحاجة، ولفراغ من<sup>(١)</sup> المشار إليه<sup>(٢)</sup> وإعنا على أن المشار إليه فيما  
لذره<sup>(٣)</sup> في نفسه، وذلك حاضر،<sup>(٤)</sup> أو ما هو متوقع قريب الحصول، فجعل  
ذلك كالحائس الحاضر تقريباً لأمره،<sup>(٥)</sup> كقولك: (هذا الشتاء مقبل) و (هذا  
الخليفة قادم).

وقد يُردّ الوحة الأولى باستلزامه إعراباً اسم الإشارة، لزوال المانع،  
وهو<sup>(٦)</sup> تصمّن معنى الإشارة.<sup>(٧)</sup> وقد يمنع القائل بذلك كون علة بقاء الإشارة  
تصمّن معنى حرفها المستحقّ لنوع<sup>(٨)</sup>

(١) في (أ) والعرص أنه من، وما أثبت هو الصحيح والرافق ما في شرح السري في ٤٥/١،  
والنك ١٠٠/١ وهداية السيل ٢٩

(٢) انظر المصادر الثلاثة السابقة، وأورد هذا التأويل أيضاً ناظر الجيش في شرحه للتسهيل  
٢، ب

(٣) في (ب) مرره، وكلاهما محتمل، وثبت الرافق للمصادر

(٤) هذا التأويل في شرح السير في ٤٥/١، والنكت ١٠٠/١، وشرح التسهيل لناصر الجيش  
٢/ب، واختاره حتى غيره من التأويلات، وفي هداية السيل ٢٨-٢٩.

(٥) عتب عليها الأربعة في (ب) وهذا التأويل في شرح السير في ٤٥/١، والنك ١٠٠/١،  
وشرح التسهيل لناصر الجيش ٢/ب - ٣

(٦) في (أ) وهذا، ويختص في (ب) أن تكون (من)

(٧) في (أ) معنى اسم الإشارة.

(٨) الإشارة إلى ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢، ١، شرح الرصعي في ٢ ١٨٥/١،  
إساعده ١٩٤/١، تعليق المراتد ٣٤٨، ٢-٣٤٩، وهو مشهور في الألفية وشرحها، وكان  
ابن هشام يفرق بين كونه متصفاً بمعنى إشارة وكونه متصفاً حرفياً، وقد صرح بذلك  
الدمامي قال معقب على كلام ابن مالك: "وكان الأحسن أن يقال المصنف (تتصّف)  
معنى حرفها لأن المصنف ليس له تصفّ معنى الحرف، لا مصنف بمعنى معاني، لكن قد  
علم أن الإشارة من معاني الحروف فكأنه قال ذلك" ولا يظهر في فرق بينهما يتفق  
بروال الباء الذي أشار إليه ابن هشام وآخر كلامه الدمامي يؤيد هذا

لكن نقل الواحد<sup>(١)</sup> في أوائل البسيط إجماع النحويين على التعديل بذلك<sup>(٢)</sup>

لأن قلت. ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن يكون المؤلف أخو وضع الخطبة عن وضع الكتاب. قلت. يأتي ذلك<sup>(٣)</sup> قوله بعد (وها أنا ساع<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup> (والكتاب) في الأصل مصدر (كتب)، ثم نقل إلى المكتوب،<sup>(٦)</sup> ومنه: ﴿حَتَّى يَلِغَ الْكُتُبُ أَجَلَهُ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: ما كتب وأوجب من العدة. ويطلق أيضًا على م من شأنه أن يكتب، وهو المراد هنا، ومنه: ﴿كَاتِبٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٨)</sup>.

في النحو النحو في اللغة: القصد، ومنه: (نحا إليه بالخير)، والجهة،

(١) أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن عني (٨٤٦٨ - ...)، مصنف مصنف نحوي، أستاذ عصره، ولا سيما في التفسير، من مشايخه الثعلبي والقهسري النحوي، وكان مقدم مصنف البسيط والبسيط والبسيط، وله إعراب في علم إعراب (البيعة ١٤٥ - ١٤٦، البيعة ١٤٥/٢)

(٢) ٣٩٠/٢ وفيه نقل قول أبي الهيثم أن (د) مبي لأن فيه معنى (إشارة إلى معرفة، فكانه قد تصغر معنى حرف من الحروف وعقب حبه وهذا الذي ذكره جماع من النحويين، (٣) في (ب) ذاك

(٤) يريد هنا في (ب) (في الكتاب) ويست من كلام بن مالك: فهو يقول (وهذا أنا ساع فيه تدبث إليه)، رسائي

(٥) نصر عني ذلك أيضًا ناظر جيش في شرحه لتسهيل ٣. (٦) في شرح التسهيل ناصر الجيش: "هو مصدر في الأصل، فقد يقدر مراد به هذا المكتوب، فهو مصدر أريد به المفعول، وظاهر أن الكتاب اسم م يصف، سمي كتابًا بجمعه مقاصد العلم الذي صنف فيه وفي هداية السبيل ٢٩ "يحمل أن يكون أريد به المفعول، أي المكتوب، وأن يكون أريد به اسم م يصف"

(٧) "ولا تهرموا عقدة الكاح" البقرة ٢٣٥

(٨) إبراهيم ١

[نحو] <sup>(١)</sup>: رُصِّيتْ نحو الكعبة، والمثل <sup>(٢)</sup>، نحو قوله - عليه الصلاة والسلام -  
(من توصَّيَ نحو وُصِّوني [هذا] <sup>(٣)</sup>)، والمقدارُ، نحو: (جاء <sup>(٤)</sup> نحو مائة)، والقِسْمُ،  
نحو قولك (الكعبة على ثلاثة أُنْحاء) <sup>(٥)</sup>، ذكر ذلك الشيخُ بهاءُ الدين بنُ  
النجاس <sup>(٦)</sup> - رحمه الله [تعالى] <sup>(٧)</sup> -، ويقال في القسمة [تداخل] <sup>(٨)</sup>، وأنَّ  
المقدارَ <sup>(٩)</sup> واجع إلى المَثَرِ، لأنَّ <sup>(١٠)</sup> مقدار الشيء مثله، وكذلك القِسْمُ؛ لأنَّ  
الأقسام متماثلةً من حيث انقسامها في <sup>(١١)</sup> ذلك الشيء؛ ولهذا يقال: (هذا

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب) مثل.

(٣) سقطت من (ب)، وأحدث بهذا النقط في مسند أحمد ٥٩/١، ٦٤، ٦٦، ومس النسائي  
(كتاب الطهارة، باب ٦٧، ٩٣، ومس السهمي ٤٨/١، ٥٣، ٥٨، ٦٨، ٦٨٠/٢،  
ومجمع الزوائد ٣٧٨/٢، وكتر النعمان برقم ٢٦٨٠١

(٤) في (ب) جازو.

(٥) يرجع ذكر معاني اللغوي في تهذيب اللغة ٢٥٢، الجمهرة ٩٧/٢، الصحاح (ع)  
٢٥٠٣/٦، اللسان (ع)، والخصائص ٣٤١، والكليات لأبي البقاء ٩١٣، وتوضيح  
المقاصد ٩/١، الأشتوي ١٦/١

(٦) في شرح المغرب ٢/أ، ب (وعد يُسْفَى العقيقة على أنقر)، مع اختلاف يجر  
وتقدم وتأخير

وهو: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الخبي (٦٢٧ - ٥٩٨هـ)، شيخ الديار المصرية  
في النحو أحمد بن عمرو بن يحيى بن بشر، ومن تلاميذه أبو حيان (البيعة ١٨٢ - ٨٣،  
البيعة ١٣/١ - ١٤)

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب) تداخل.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (ب) فان.

(١١) في (ب) من.

الشيء على ثلاثة أضرب)، وهو مأخوذ من (الضرب<sup>(١)</sup>)، وهو مثل<sup>(٢)</sup>، وتقدير الاشتغال مهم أمكن ادعاءه أولى.

وقد النحو في الاصطلاح فنقل أبو حيان ستة حدود، أطول فيها<sup>(٣)</sup>، ولم يُفسر منها شيئاً وأشهرها حَدُّ المقرب<sup>(٤)</sup>، والنحو عَلِمَ مستخرج بالمقاييس المستبطن من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اتفق

فعله<sup>(٥)</sup>، [عَلِمَ]<sup>(٦)</sup> أي: معلوم، كقوله: (عَفَرَ اللَّهُ لَكَ عَنَمَهُ فَيْكَ)<sup>(٧)</sup>، ثم المراد بالمعلوم ما من شأنه أن يعلم، لا ما ثبتت معلوميته؛ لأن النحو له تحقيق<sup>(٨)</sup> في نفسه، سواء عَلِمَ أم جَهِلَ، وهذا مجاز<sup>(٩)</sup> على مجاز، أعني إطلاق المصدر وإرادة المفعول، وإطلاق اسم المفعول للمعنى<sup>(١٠)</sup> القابل لما هو مشتق منه، والمصحح<sup>(١١)</sup>

(١) في (١) القريب

(٢) السند (ضرب) ٢٥٦٨، ٤، نقل عن ابن أعرابي وابن ميثم

(٣) في (ب) ١٤١، قد وقع ذلك أبو حيان في أول كتابه السبيل والتكميل ٤٠١٣/١ ونقل

تعريفات صاحب السنن وصاحب السبيل وابن هشام بصحري وصاحب ساحت

الكاسية وصاحب مقرب وصاحب مديع

(٤) لابن عصفور، ٤٥١،

(٥) في (ب)، قوله

(٦) سقطت من (ب)

(٧) أي لأشياء التي عندها ثمة فيث من أحسن. وسقط بعد المثال ليس عند الكاسي الذي

نقل عن ابن هشام هذه المسألة بقصر (انظر، الخلف دوي (استحقيق ١ ٥٣ )

(٨) عند الكاسي الناقص عن ابن هشام (حقيقه)

(٩) في (ب) - مجازاً

(١٠) في (ب) لمعنى وفي نقل مكسي (معنى) وهو أظهر

(١١) في (أ) والموضح

لاستعمال ذلك في الحدّ فهم<sup>(١)</sup> المعنى المراد.

وهو جسّ يشمل جميع العلوم بديهيها<sup>(٢)</sup> ونقييها ونظريها.

و(مستخرج بالمقاييس) مخرج لغير النظرية.<sup>(٣)</sup>

و(المقاييس) جمع (مقياس) اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجازاً في المعاني<sup>(٤)</sup>، ولم تُهمر بأوّه لأصالتها، كـ(معيشة)<sup>(٥)</sup> و(معاش)، وتبعده عن الطّرف، كـ(طوروس) و(طاوويس)، ولتحركها في الواحد، كـ(صَيُون) و(ضَيُون)<sup>(٦)</sup>، فهذه أمور ثلاثة، كلّ منها يُستعمل<sup>(٧)</sup> بإيجاب التصحيح.

و(بلاستبلة) صفة لـ(المقاييس)، وهو [و]<sup>(٨)</sup> ما بعده إلى<sup>(٩)</sup> قوله (...العرب) فصلٌ مُخرج للعلوم النظرية ما عدا النحوّ والعروض. و(الموصلة) وما بعدها<sup>(١٠)</sup> مُخرج للعروض

وفي السّسخة القديمة<sup>(١١)</sup>. (الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست ورؤية)، وهو أصبح في إخراج العروض، وكأنّه إنشء عندّ عنه؛ لأنّ المقاييس السّخوية قد

(١) في (أ) مبهم

(٢) كذا في السّخبر وليس في نقر المكسي

(٣) في (ب)، الطّري. وهي كذلك في نقر المكاسي

(٤) في (أ) المعنى

(٥) لم يصح الميم بـ صوح في السّخبر

(٦) في نقر المكسي (شـ) صورون من كتاب، محقق. وحقق نصاً في رسالة (مـ) جسيم وصوّج محقق

(٧) في (ب) تستعمل ولعلّ الأظهر مهمل؛ (ستفـ). وم رد الجملة عند المكاسي

(٨) سقطت من (أ).

(٩) في (أ) التي

(١٠) عم ظاهرة في (ب)

(١١) من المقرب

توصل إلى معرفة حكم وزنية<sup>(١)</sup>

والجواب عن هذا أن كلامه إنما يتناول ورد الكلام، وهو انورد  
النحوي<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أن الضمير في قوله. (أحكامه<sup>(٣)</sup>) عائد على الكلام  
وهذا<sup>(٤)</sup> الحد الذي ذكره ابن عصفور<sup>(٥)</sup> مأخوذة من حد الشيخ أبي  
علي<sup>(٦)</sup> في (التكملة)<sup>(٧)</sup>، فوه - رحمه الله - قال. (النحو عني [ص ٤] بالمقاييس  
المستنبطة من استقواء كلام العرب).

وظن ابن عصفور أن فيه إخلالاً، من حيث إن النحو شيء مستخرج  
بالمقاييس، لا عدم نفس [المقاييس]<sup>(٨)</sup> والذي أوقعه في هذا أنه رأى<sup>(٩)</sup> البدء في

(١) ساقط من (أ) ومضاف في هامش

(٢) في (أ) ورد اسحو.

(٣) الذي في النسخين (حكمها) وبست في الحد، بل الذي فيه (أحكامه)، بالتدكير  
كما رأينا قبل

(٤) في (أ)، وهو.

(٥) علي بن مؤمن بن محمد الحصرم لإشيني الأندلسي (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) تسمد على أبي علي  
الشنوبلي عشر سنين، من أبرز تلاميذه أبو حبيب، ألف شرح الجمع والمغرب والمتع في  
التصريف وشرح الجرولية وشرح الإيضاح. (الطبعة ١٦٠ - ١٦١، النسخة ٢/٢١٠)

(٦) في (ب) أبو عيسى وهو أنصاري مشهور، حسين بن محمد بن عبد الوهاب السوي  
(٦٨٨-٣٧٧ هـ) واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن أبي حجاج وابن السراج وغيرهم،  
ومن تلاميذه ابن حنبل والرعي والعبدي، قيل فيه: إنه عني من المبرد، من مصنفاته  
مسائل الحبية والبيعدية والبصيرة والثيررية والكمالية، وغيرها كثير (طبعت  
النحوين واللغويين، ١٢، النسخة ٨٠ - ٨١، البعة ٤٩٦١-٤٩٨٠)

(٧) ١٦٣

(٨) سقط من (أ)، وم أجد هذا الرأي لابن عصفور فيم ريثه من كتبه، رحمه الله في  
شرحه بالمقرب، وهو مفقود

(٩) في (أ): كما رأى

قوله: (بالمقاييس) لا متعلق لها إلا العسم إبقاءً<sup>(١)</sup> على مصدريته، وجعل قوله: (علم بكنا) معنى قول القائل: (شعورًا بكنا)

ويدفع<sup>(٢)</sup> هذا الوهم أن يجعل (العسم) معنى (المعلوم)، كما أنه في حده كذلك. والباء متعلقة بمحذوف، [و] <sup>(٣)</sup> هو صفة لـ (علم)، أي. معلوم كائن بالمقاييس، أي: حاصل لها، فهو معنى حد ابن عصفور.

فإن قلت: قوله: (هذا كتاب في النحو) [يقصد أن يقول: (و)]<sup>(٤)</sup> في التصريف قلت: لنحو يقل بالاشتراك على ما يراشف قوله: (علم بالعربية)<sup>(٥)</sup> وعلى ما يقابل التصريف<sup>(٦)</sup>، ولأول مراد ابن عصفور في حده، ومن ثم قسم بعد ذلك الأحكام المستخرجه بالمقاييس إلى إفرادية وتركيبية، وهو مراد المؤلف أيضًا. والثاني مراد من يقول: (فلان في النحو أعلم منه في التصريف). وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - لعلي بن عيسى الربعي<sup>(٧)</sup> رذهب فليس على وجه

(١) في (ب) عيه

(٢) في (ب) ويرفع

(٣) سمطت من (ب)

(٤) ساقط من (أ)

(٥) وهو سأل المتفحصين الذين كانوا يجمعون مسائل النحو والتصريف فيما كانوا يسمونه النحو أو الأدب أو علم العربية كسيرته في الكتاب ونبرد في المقاصب وس السرح في الأصول والرجاحي في حسن والريدي في الوصح ومن جني في النسخ، وغيرهم كثير، وأقدم من عرفه هذا معنى - فيما وقعت عليه - من السرح في الأصول ١/٣٥، ونظر من يوافقه في التكملة ومقرب وقد أساء فهم بن همام وعثر الفوائد لأبي البركات لأباري ٢٣، والكت الحسن لأبي حنبل ٣١، والقدس وتوضيح مقاصد ١/١١ وشرح لألفية لابن الظم ١٨

(٦) وهو عرف متأخرين الذي سنفروا وشتهم

(٧) أبي الحسن، عني بن عيسى بن الصراح بن صالح الحوي ( - ٥٤٢٠) من تلمذ =

الأرض أعلم منك بالبحر) <sup>(١)</sup> وقد لأبي الفصح: (الذهب ليس على وجه الأرض أعلم منك بالتصريف) <sup>(٢)</sup>.

(جعلته): أشأته، لا صيrote <sup>(٣)</sup>، لأنه لم يكن على غير ذلك، ثم صار إليه. والمعنى: (أردت جعله) <sup>(٤)</sup>، أو: (أجعله) <sup>(٥)</sup>، فعبر بالماضي تقاضاً لتحقيق ذلك في الخارج. <sup>(٦)</sup>

(يعون الله) حال من الفاعل، أي: مستعمداً <sup>(٧)</sup> به.

المحويين، أخذ عن الفارسي نحواً من عشرين سنة، وعن السوي، شرح الإيضاح وكتاب البحر، له لوثات تصبه في عقله وسوكة، وبه في سيرة وبصره ما طيه أحسن من نشره (برهة الألباء ٢٤٩-٢٥٠، البعة ١٥٤-١٥٥، انبقة ٨١-٨٢ ١٨٢)

(١) هذا خبر بلفظ مقاربه في برهة لأب ٢٤٩، وبسبب الزيادة ٢٩٧/٢، والبعة ١٨١/٢  
(٢) يريد ابن حي (سقت ترجمته)، ولم أجد هذه العبارة لفارسي لكن جاء في بعض مسموح في مدح ابن حي ما يقاوم، عبر مقولة عن فارسي، كما في معجم الأدباء بياقوت ٨١/١٢، وبرهة الألباء ٢٤٤.

(٣) أورد هذا المعنى الذي نده ابن هشام ناصر جيش في شرحه السهل ٣، قال: ويختص ل يريد به معنى ومبعته واحترعه

(٤) في (أ) جعلته وهذا الأول في (هداية السبيل ٣١)  
(٥) إنما صرح ابن هذين التأويلين لأن الكذب يوضع في وقت إنشاء هذه المقدمة، بسبب قوله (أبي صمد،) (وهنا ساع...)، فيكون مثل الإشارة في قوله (هذا كتاب)، وسبب الحديث عنها

(٦) في (ب)، المعبرج  
(٧) كذا في (ب)، وفي (أ) مستعد وأنت لأب في المعنى والأظهر والموافق للتأويل الذي في تعيين لفراند ٤٦/١ والذي في شرح ناصر جيش ١٢٣ و(هداية السبيل ٣٠) مستحب، وهو أظهر بهما وفي سلب المحصيل ١٢ (مستمر به) بالراء وأحسبه تصحيحاً أو نظيماً وروحه ناصر جيش أن تكون الباء، للاستعانة، هذا أورد كونه محال

(مستوفياً) حال من المفعول، لا مفعول ثانٍ<sup>(١)</sup>؛ لما قدمنا في تفسير (جعل)،  
ويظهر الحالين قوله

خَرَجْتُهَا أَمَشِي<sup>(٢)</sup> كَجُرِّ رِءَايَا عَلَى أَثَرَيْنَا<sup>(٣)</sup> ذَيْلَ مَرُوطٍ مُرَجَّلٍ<sup>(٤)</sup>  
فـ (أَمَشِي) حال من الفاعل، و(تَجَرَّ) حال من المفعول<sup>(٥)</sup>، الأول  
للأول، والثاني للثاني

(لأصوله) اللام مثلها في (حامداً لله)

و(الأصول) جمع: (أصل)، وهو القواعد التي يُبنى عليها الفروع.

(١) اقتصر الدمامي في تحقيق العرائد ٤٧/، والملكي في هداية السبيل ٣٠ على إعرابه حالاً  
وأجار الدلاني في سائج النحوص ١٢٢٠١ أن تكون مفعولاً ثانياً، وصرح بمخالفة  
الدمامي في اقتصره على كونه حالاً

(٢) في (أ)، ممشي والبيت يروى بهما نكبي أثبت بعلام لكلام ابن هشام يأتي.

(٣) في (أ) عنى أثر

(٤) البيت من البحر الطويل، وقوله مرؤ القيس، وهو من معلقته المشهورة، ويروى (مرجول)  
باجيم، كما عند المؤلف، وحراد حسد المنقط والموشى كما يشبه صورته رجاء،  
واعترض العددي هذه الرواية، وقال إنك هو باخدا، وم يروه شرح تعلقات باجيم،  
وأما يروه رجاء مهمة، قال وم رواه باجيم إلا النصارى في العباب اه والبيت باخدا  
في الديوان بتحقيق أبي الفصل، وباجيم في تحقيق ابن بي شب ٧٢. وانزه كساء من  
ختر يقيون. أخرجهما من خدرها، وأد مشي، وهي بحر مرطها على أثر تعمي به ثار  
أقداس والبيت في الديوان ١٤، وشرح عمده الحافظ ٤٦٢، وصف أبي ٣٩٦،  
المعني ٥٦٤/٢، ووضح مسائل ٢ ٣٣٩ شرح شواهد السابعة ٢٨٦-٢٨٧، السرر  
الروائع: / ١

(٥) يعني الصمير (ها) من قوله (ها)؛ كونه في حكم معول، تستند المعنى في المعنى عليه،  
وأما جاءت الباء لتعدية الفعل القاصر يبيع المعول به في معنى، فمراد النذعر  
(أخرجها)، وقد عثر ابن هشام عن الصمير (ها) في البيت بأنه معول أيضاً في

معني ٥٦٤، ٢

(مسؤولاً) <sup>(١)</sup> حول ثانية إن قُدِّرَ صاحبها مفعول (جعلت)، أو مفردة إن قُدِّرَ صميم <sup>(٢)</sup> الحال الأول <sup>(٣)</sup>، وفيه سلامة من تعدد الحال المحتلف فيه <sup>(٤)</sup>.  
و الحالان مقدرتان <sup>(٥)</sup>، مثلها في ﴿أَدْخُلُوها خَالِدِينَ﴾ <sup>(٦)</sup> أي: أنشئه مقدرًا ذلك، يعني: يُنشئه على هذا التصدير  
وفي هذين المصوبين وما يتعلق <sup>(٧)</sup> بهما من البديع خمسة أمور.  
الأول التسجيع، وهو تواطؤ الفاصلتين على الحرف الأخير لفظاً أو

(١) تمامه من الميم قرنه: (على أبو به - مصوله)

(٢) في (أ) جميع.

(٣) بأن تقدر صاحب الحال صميم الرصف اسم الداعل: (مستوفياً)

(٤) حوَر الجمهور أن يجيء لشيء واحد حوَرًا محمقة مصدده أو غير مصدده (راجع السب

في عن البناء - لإعراب ٢٩٢/١، السهيل ١١١، وشرحه لاس مائت ٢ ٣٤٨-٣٤٩.

وشرح الكافية الشافية ٢ ٧٥٤-٧٥٥، وشرح لأعبه لاس النظم ٣٣٢، شرح برصي ١

٢٢٨/٢، شرح ألفية ابن معط لاس القوس ١ ٥٥٤ وأخبره بن يعيش في غير المنصاه

فقط (شرح، بمفصل ٢ ٥٦) وبعضهم معه مطلقاً، قيام على تصرف، عن دلت الحكمي

لعمص انصريين (السب ١ ٢٩٢)، وهو ظاهر صلاح أبي عبي في الخليات ١٧١.

والشويين في شرح الخروية الكبير ٢ ٣٩٩، ربن عصمور في المقرب ١ ١٥٥، واستثنى

من دلت (أفعل) انصصين، وعراه أبو حبيب لأبي علي (لأرشاف ٢ ٢٥٨) وله ويكثر من

المحقق (التدبير ٣ ١٨٨) وعراه ابن عقيل لأبي عبي وجماعه (المساعد ٢ ٣٥)، وعراه في

أوضح المسالك ٢ ٣٤٠

(٥) أي يقعب في الزمان مستقل، فيقتدر وهو غيبه على هذه الحال و حال معتدرة فسيمة

للحال مقارنة وبمحان محكية، وهذا هو تقسيم ثلاثي لتحال بحسب الزمان

(٦) "وقد نهم غريبها سلام عليكم صميم فـ". "المرمر ٧٣ وإسقاط التو والفاء من نحو

هذا مصرح بحواره، والأولى الإتيان بك منه

(٧) في (ب) تعين

مخرجاً<sup>(١)</sup>، ثم هو ثلاثة أقسام مُطَرَّفٌ، وهو ما لم يتوافق فيه إلا الروي خاصة، نحو: ﴿مَالَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا. وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وموازنة، وهو ما لم يتوافق فاصلاته<sup>(٣)</sup> إلا في الورد خاصة<sup>(٤)</sup>، نحو:

(١) تعريفه هذا مخالف للأسهر عند البلاغيين، وقد استمر عندهم خيراً، فهو يُدخِل في السجع ما توافق رويته في استخراج، وأكثر هن بلاغة يصبّون على شرط التوافق في بعض المثلثات استاثر ١، ١٩٣، الإيضاح بقروبي ٥٥٢)، حتى إنه شبهوه في الشرح بالقوفي في الشعر (مفتاح المعجم ٣٩٣)، وسبّوذي ٤. هذا إن أن يحاكمهم في أنواع التسجيع الثلاثة الآتية، فقد حفل ثابها (الموازنة) كتب سري قريب وأكثرهم لا يعدّه من السجع؛ لأن حرف الروي بها مختلف (وسبّوذي قريب له بحث) كما أنه يُهمل سر صيغ، وهو يعدّونه من مجموع السجع، لأن فيه توافقاً في الروي والورد والترتيب، (نظر الإيضاح بقروبي ٥٥٢) وسبّوذي له ذكر عند ابن هشام، لكنه لم يعدّه من أنواع السجع

(٢) نوح ٣ - ١٤

(٣) في (ب) و صفتها

(٤) سلف القوم إن أكثر البلاغيين لا يعدّونه من السجع ومن نصريح في إخراجهم قوياً من الأثير عن (الموازنة). وهذا النوع من الكلام هو نحو السجع في المعادلة دوت معادلة، لأن في السجع اعتدالاً وزيادة على الاعتدال، وهي تمثل أجزاء العوالم بوزونها على حرف واحد، وفقاً للموازنة فهي الاعتدال موجود في السجع، ولا تماثل في خواصها، فيقال ذلك، كل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً، فعلى هذا فالسجع أحسن من موازنة، (الثنى المسافر ٤١٥)، وانصر حاشية تحقيقه، وحاشية السوقي على شرح السعد، وممش سراج التنخيص ٤، ٢٥٦) وذكر سبّوذي في عروس الأفرح في مسائل الجلال، وخياراً الموازنة لانسى سجع (مسح شروح التنخيص ٤/ ٤٥٥) وهو عدّه من أنواع السجع مستعلاً، (راجع معجم مصطلحات البلاغية ٦٥٤-٦٥٦) ومن البلاغيين من يعدّ من السجع ما عارب مخرجه، كما في الصاعتين ٢٨٨ والطرار ١٨/٣، ١٩، ٣٨ وقيل عند بعضهم في الروي سجعاً الرزي والسبّوذي، ومثياه (السجع بخوار)، وقد الرزي إنه خارج عن الحد المذكور، (راجع معجم مصطلحات بلاغية ٣١٥، وفيه توضيح رأيهم)

[«وَمَقَارِقُ مَصْفُوقَةٌ وَزَرَائِي مُبْنُوتَةٌ»<sup>(١)</sup>، «وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»<sup>(٢)</sup>]

وَمُنَوَّارٌ، وهو ما توافقت فاصته رويًا ووزنًا، نحو: «فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ»<sup>(٣)</sup> (اللهم أعط مُنْفِقًا خَفَا وَمُسْكًا ثَلَاثًا)<sup>(٤)</sup>.  
فَاعْتَصِرْ عَمَّا ذَكَرْتُهُ بَاقِيَ سَجْعَاتِ الْخُطْبَةِ<sup>(٥)</sup>.

الأمور<sup>(٦)</sup> الكافي: الخيء بمثل: (لينة)<sup>(٧)</sup> و(جلیلة) و(دلولة)<sup>(٨)</sup>، ومثله قوله

(١) العاشية ١٥-١٦

(٢) الصادت ١١٧-١١٨. ويرى بعض العلماء أنه إذا كان في إحدى القريتين من الألفاظ أو كان أكثر ما فيها بمائل ما يقابله من الأخرى في الوزن عُصْرٌ باسم، بمثله، واستشهدوا بهذه الآية (لإيضاح ٥٥٢، التخصيص وشرحه ٤٥٧ ٢)

(٣) وأشار إلى وجود هذا النوع في كلام ابن مالك ناظرًا لمثل في شرحه للتسهيل ٣ ب.

(٤) ساقط من (أ) بسبب انقار النظر

(٥) لعاشية ١٣-١٤.

(٦) حديث النبي ﷺ بهذا النمط في الترغيب والترهيب ٤٨/٢، وكثر المعنى برقم ١٦ ١٦، ١٦١١٨، ١٦١ ٩، وكشف الخفاء ٢١٢، وورد في صحيح البخاري سطر ( . انهم أعط سمع حفا، ويقول لأخر، اللهم أعط مسكًا ثلثًا )

(٧) يريد أنه توجد هذه الأبرح على خلافها في السجود التي استعملها ابن مالك فالسجع المتواري واقع في قوله، (أصوله) و(قصوده)، فقد توافقت المعصتان رويًا ووزنًا وقد يقع في خطبة غير ذلك من الأبرح، على نحو ما شرّح ذلك.

(٨) في (أ). الامراء

(٩) كتبت في (ب) لم طست

(١٠) لم يظهر لي مراده بهذه الكلمة لأخبره لكن من الظاهر أنه يريد بروز ما لا يلزم في السجع، وهو أن يلتزم بتوافق الحرف أو حركة التي قبل بروي، مع ما يتبدل في الفاصلة الأخرى وقد يريد على ذلك بوافق أكثر من حرفين (نظر لإيضاح معروفي ٥٥٣، والتخصيص وشرحه ٤٦٣، ٤٦٥)، وقد سرح به من مادة فجاء قبل هذه الألفاظ =

تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِمِصْرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وَأَخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ<sup>(٢)</sup> وقوله<sup>(٣)</sup>:  
 هل إلى نظرة إليك<sup>(٤)</sup> سبيل<sup>(٥)</sup> فهو الصدى<sup>(٦)</sup> ويشقى العليل<sup>(٧)</sup>  
 إن مقل منك يكفر عندي<sup>(٨)</sup> وكثير ممن<sup>(٩)</sup> تحب القليل<sup>(١٠)</sup>  
 الأمر الثالث: تألفها<sup>(١١)</sup> من ألفاظ قليلة، فهو أحسن اسجع،<sup>(١٢)</sup> نظيره  
 من آي<sup>(١٣)</sup> التبريل: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾

— مكسورة، وجاء قبل اللام بالواو، وقبل الواو بالصاد، في كلا العاصدين.

(١) ماقص من السختر، وإنه ضروري، لظهور التوافق بين العاصتين والتم التوافق بينهما  
 والصاد قبل الروي

(٢) "إن الذين اتفقوا إذ منهم ضائف من الشيطان تذكر" الأعراف ٢٠١-٢٠٢

(٣) في (أ) وقول وبعضها كلمة غير صالحة.

(٤) في (أ) منك

(٥) في السختر، الصدور.

(٦) في (أ) عند

(٧) في (أ)، زهين

(٨) في (أ) من

(٩) البيت من الخفيف، ويرغم، سحاف موصي أنه قائمهم، وأنه عرضهم على الأصمعي  
 على أنهما لشاعر قديم وأعجابه، فمد علم أنهما له أنكرهما وعدهم، وهم في سر الفصاحة  
 ٩٥، والأعني ٣٢٨/٥، برؤية (برو من العصى)، وفي الصاعقة ٤١١ (البيت الثاني)  
 قص، غير مسوب، وفي أنوار الربيع ٩٤/٦ أوردتهم مستشهد بهم مثل «شهاد»  
 هشام

(١٠) غير صالحة في (ب).

(١١) وكما قلت الألفاظ كذا أحسن، (مثل السائر ٣٧٢، ٣٧٠، الطراز ٢٣/٣، وهو

مستفيض عند البلاغيين)

(١٢) كأنها في (أ)، نظرة وآي

الرابع: كونُ الرائدة<sup>(١)</sup> الحاصية في إحدى السجعتين واقعة<sup>(٢)</sup> في الثانية دون الأولى، وذلك في قوله: (على أبوابه)؛ فإنه لا يظهر له في<sup>(٣)</sup> السَّحمة الأولى، ويظهره في آي التعزيل: ﴿وَالْمَصْرَ إِلَى الْإِنْسَانِ لَفِيْ حُسْرٍ﴾. ولا يحسن أن يهكس ذلك؛ بأن السمع إذا استوفى أمده<sup>(٤)</sup> الأولى توقب<sup>(٥)</sup> مثل ذلك من الثانية، فإذا قصرت عنه ثبأ عنهما<sup>(٦)</sup>

الخامس: الجنس اللاحق في<sup>(٧)</sup> (مستوفياً<sup>(٨)</sup>) و (مستولياً)، وهو اتفاق الكلمتين [في]<sup>(٩)</sup> عذة الحروف وذوات بعضها، مع عدم تقارب ما تخالف منهما<sup>(١٠)</sup>، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾. وقوله:

(١) كم. في السجعين، وهو صحيح، والأصهر (الرائدة)

(٢) في (ج)، واقعا.

(٣) في (ب) من.

(٤) في (أ) امر وأثبت امرق ١ عند ثلاثة من العلماء الذين أشدروا في ذلك، وسيأتي ذكرهم قريب

(٥) في ( ) تقرب

(٦) قال القزويني ولا يحسن أن تُرتب قربة قربة أقصر منه كثير؛ لأن السمع إذا استوفى أمده من الأولى صولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثير يكثر كاشيء، فيسور، ويبقى السمع كمن يريد الانتهاء إلى عاياه بعثر ذروها، والدوق يشهد بذلك وبعضه يصححه

(الإيضاح ٥٤٨) وقد أحده من ابن الأثير في المثلث ساكن ١ ٣٧٢ ونحوه في التلخيص وشرحه ٤٥٠/٤. ونظر الصر ٣ ٢٧

(٧) في ( ) الخبر اللاحق به

(٨) في ( ) و (ب) مستوحيا وعله وهم؛ لأن الورد في من ابن مسك (مسوقا)، كما هو ظاهر

(٩) سقطت من (ب)

(١٠) وكذا في شرح ناصر الدين ٣/٣ - ٣ ب، وجعله الدمامي من جنس مصارع، لأنه يرى الحرفين الذين وقع فيهما الأضداد - وهم هاء ولام - يراه متقاربين في المخرج =

نَظَرْتُ الْكَتِيبَ الْقَوْدَ مِنْ جَانِبِ الْحِمَى فَرَدُّ إِلَى الطَّرَفِ يَذْمَى وَيَذْمَعُ<sup>(١)</sup>  
وأما إذا تقاربا فإنه يسمى مضارعاً، نحو: ﴿وَهُمْ يَهْوُونَ عَنْهُ وَيَأْتُونَ عَنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>،  
و(الخيل معقود في نواصيها الخير)<sup>(٣)</sup>، ويجمع النوعين [ص ٥] القنب<sup>(٤)</sup>، وهو  
تجنيس التصريف<sup>(٥)</sup>

(١) (عقيق الفرائد ١/٤٨) وم ذكره الشيخ ابن هشام وناصر الخيس هو الصواب لاتباعه ما بين  
عرجي الماء واللام ويرى ماظر جحش والدمسيني أيب أن في (أصوله) و (نصونه)  
الحساس فلاحاً أو فروع لاحتلاف بحرئين متباعدين، وهو شبهه والماء وعوه في تلاح  
التحصيل ١٢٢/١

(١) البيب من الطويل، وقاله الشريف الرضي، ويروى (نظرت بكتب الأجرع المرد مرة)  
و(نظرت الكتب الأيمن المرد بصره مرذت، .) و (نظرت للكتب الأيمن اليوم بصره  
رزة إلى، .) وهي رواية الديوان وهو في ديوانه ١٠٤١/٦، والبديع لابن لمعتر ٣، وأبواب  
الربيع ١٤٠/١

(٢) الأعمام ٢٦

(٣) ورد هذا الحديث بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ١٣٢، ٢٦٠/٥، وجمع الروائد  
٢٥٩/٥، وكثر العمل برقم: ١٠٧٦٢، ١٠٧٦٣، ١٠٧٦٤، وورد بلفظ: (الخيل معقود  
في نواصي الخيل) ويصح شهادته في: صحيح البخاري ٢٥٢/٤، وصحيح الترمذي برقم  
١٦٩٤، وابن ماجه برقم: ٢٣٠٥، ٢٧٨٦، وسنن أبيهقي ١١٢ ٦، ٣٢٩، ٥٢/٩،  
١٥/١٠

(٤) هذا مخالف تقرير البلاغيين أن جناس القنب يكون فيما اتحدت الحافظه، واحتسب بربها  
بتعلم أو تأخير (الإيضاح ٥٤١) والتخصيص وشروحه ١٢٨ ٤٢٩) وهو مشهور،  
وليس ما ذكره ابن هشام به، ولم أجد في كلامهم ما يؤيده

(٥) وهذا موافق كلام البلاغيين، فقد عرّف السيكي جناس التصريف بأنه ما انفردت فيه  
إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد، ومثل به بمثل (تفرحون) و (تفرحون)  
(عروس لأفرح صم شروح السخيسر ٤٣٣) ورجع معجم اصطلاحات البلاغة  
٢٧٤ (وأحال إلى مصادر كثيرة)

(مسهبته) الفاء للسببية، أى. فالأجل د عرفت عليه من إنشائه على هذه  
الصفة استحق أن أسميه بهذا الاسم، ليطابق الاسم المسهب. (١)  
(لذلك) (٢) تأكيد (٣) لما أفدته الفاء من معنى السببية.  
(مسهل لفوائد وتكميل المقاصد) في كل من الألفاظ الأربعة مبالغة  
لإطلاق المصدرين [على] الذات، وتحلية الجمعين ب(أل) الاستغرافية (٤)  
وحقيقة الكلام. (مسهل الفوائد السحوية ومكمل مقاصدها) (٥) [على] (٦) أن في  
هذا مجازاً، لكنه ليس في المفردات، بل (٧) في الإسداء، فإن الفاعل لذلك هو  
المؤلف، وأما التأليف فآلة.

(١) في (ب). ليطابق الاسم ولسلر.

قال ناظر الخيش. "فانسمية مسهبه عن الاتصاف بهذا الوصف؛ وذلك أى بالفاء

لإشعارها بترتيب الذي على لأرب" (شرح المسهب ٣ ب).

(٢) شبه أن يكون في (ب). بدس.

(٣) في (ب) و (ب) كليهما تأكيد. بالنصب. وهو محتس على بعد.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) أجاز السامعي والمكي والدلائي أن تكون (أل) عهدية، إشارة إلى كتاب (الفوائد السحوية

والمقاصد السحوية) (راجع تعليق الفوائد ١، ٤٨، ٤٩، رده السبل ٣٣، وسأج

الحصين ٣٣، وفيه النقل عن مكي)

وكتب (الفوائد السحوية والمقاصد السحوية) ويسمى أيضاً (الفوائد السحوية والمقاصد السحوية)

و (الفوائد والمقاصد) أحد كتب ابن مالك، وهو موجز العبارة، غير مبسوط، قال عنه

الدمعبي والمكي إنه عربي المصنف (تعليق الفوائد ١، ٣٢، نهاية المسهب ٣٣). وقد

حققه الأسادة وداد يحيى لآ في جامعة أم القرى، عام ١٤٠٦ هـ

(٦) في (أ). مقاصد.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) في (أ). ليس بـ

وفي هذه التسمية توضيح<sup>(١)</sup>، لأن كلاً من الفقرتين مؤلف من كلمتين، والفقرة الثانية توالق الأولى<sup>(٢)</sup> في الوزن والترتيب والتعقيد<sup>(٣)</sup>، ومعناه: **﴿لَنْ يَأْتِيَهُمْ ثُمَّ لَنْ عَذَابُنَا حَسَابُهُمْ﴾**<sup>(٤)</sup> وقول الحريري: (فهو يقطع الأسجاع بجواهر لفظه، ويصرف الأسجاع بزواجير<sup>(٥)</sup> وعظه<sup>(٦)</sup>)

(فهي) الفاء لتسبية، ولا ترجع إلى<sup>(٧)</sup> التسمية، لعدم المناسبة، [و]<sup>(٨)</sup> لأن التسمية معللة عما تقدم ذكره مسلوفاً على ذلك بلقاء مؤكداً باللام<sup>(٩)</sup>، كما قدمنا، فلو جعلت الفاء<sup>(١٠)</sup> وما بعدها علة<sup>(١١)</sup> ثانية لكان نظير قولك: (أكرم فلاناً لفقهِه<sup>(١٢)</sup>) لنحوه) وهذا لا يجوز، إلا بأن تعطف الثاني على الأول، أو تبدله<sup>(١٣)</sup> منه بدل إضراب أو غلط أو لسان، ولا عطف [هما لفظاً]<sup>(١٤)</sup>، ولا

(١) أشار إلى وجوده فيهما أيضاً ناصر الحش في شرحه بنسختي ٣/ب وهو من أروع السجع، وقد سقت الإشارة إلى ذلك

(٢) في (ب) لا أول

(٣) في (ب) في التعقيد. وما أثبت هو الأظهر؛ لأنه لا معنى لترتيب في التعقيد

(٤) ٢٥-٢٦ العاشية

(٥) في (أ) بجواجر.

(٦) مقامات الحريري، ٩، وانظر مثل المسائل ٣٩٨/١ وانظر ٢: ٣٧٤، والتبخيص وشرحه ٤٧/٤

(٧) في (أ): ثم ب مع.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) يعني اللام في قوله (فسمته لست).

(١٠) من قوله: (فهو .).

(١١) في (أ)، وما بعدها عه.

(١٢) غير ظاهرة في (أ)

(١٣) في (أ)، وتبدله، وهي غير ظاهرة تمام في (ب).

(١٤) ساقط من (أ)

يَصَحُّ تَقْدِيرًا<sup>(١)</sup>؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ عَاطِفٌ عَلَى عَاطِفٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى دَعْوَى  
الْإِبْدَالِ؛ فَبِأَنَّهُ تَعَمُّلٌ لِمُقْتَرٍ، أَيْ: (لَدُونِكَ هَذَا الْكِتَابُ؛ فَهُوَ جَدِيرٌ)، وَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>  
عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَدْامِهِ مِنْ وَصْفِهِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْخَائِئَةِ عَلَى تَعَاظِيهِ وَالِدَاعِيَةِ إِلَى  
النَّظَرِ فِيهِ<sup>(٤)</sup>. وَتَلَخُّصُ فِي كَلَامِهِ إِبْجَارًا<sup>(٥)</sup>

(جَدِيرٌ) وَخَبِيرٌ، وَحَقِيٌّ، وَقَمْنٌ، وَحَرِيٌّ مُتَرَادِفَةٌ، وَهُوَ مِنْ هَادَةٍ (الْجَدَارِ)  
وَالْجَدْرِ، وَهِيَ دَالَةٌ عَلَى الثَّبُوتِ<sup>(٦)</sup>، وَيُجْمَعُ عَلَى (جُدْرَاءَ)، لَكُمُ (ظَرِيفٌ) وَ  
(ظُرَفَاءُ)

(أَنْ) أَوْ (بِأَنِّ) كَمَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي (أَنْ) وَ (أَنَّ) بَعْدَ الْخَذْفِ  
خِلَافَ الرَّحَلَيْنِ: سَبْوَيهِ وَالْخَلِيفِ<sup>(٧)</sup> - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى رَسْمُ شَرْحٍ فِي مَوْضِعِهِ

(١) فِي (ب) تَقْدِيرٌ

(٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ (فَهُوَ جَدِيرٌ) مُصْتَدَرَةٌ بِإِثْمَاءٍ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ حُرُوفٌ عَاطِفَةٌ؛ فَلَا يَصَحُّ أَنْ  
تُسَبَّحَ بِحُرُوفٍ عَاطِفَةٍ.

(٣) فِي (أ) رَدْعٌ

(٤) عَنِ هَذَا التَّقْرِيرِ فِي شَرْحِ نَاطِقِ الْخَبِيرِ لِلتَّسْهِيرِ ٣ ب.

(٥) عَمْرٌ طَاهِرَةٌ الْمَعْنَى وَبَعْدَهُ أَرَادَ أَنْ أَيْسَرَ مَالَتْ تَلَخُّصٌ فِي كَلَامِهِ وَتَحْتَصِرُ طَلِبُ لِلْإِبْجَارِ. وَفِي نَسَائِنِ  
(خَصَصَ) "وَيَقَالُ خَصَصْتُ الْقُرُونَ، أَيْ افْتَصَرَتْ فِيهَا، وَتَحْتَصِرُ مِنْهَا مَا يَخْتَارُ إِلَيْهِ.

(٦) فِي الْمُقَابِيصِ "جَدِيرٌ وَالدَّالُّ وَالرَّوْمُ أَصْلَانِ، فَالْأَوَّلُ (الْجَدَارُ)، وَهُوَ الْخَائِطُ... وَ(الْجَدْرُ)  
أَصْلُ الْخَائِطِ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْصَمٌ. (هُوَ جَدِيرٌ بِكَذَا)، هُوَ ثَمَّا يُسَمَّى أَنْ يُثَبِّتَ عَلَيْهِ  
وَيُسَمَّى أَمْرُهُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُونَ: الْجَدِيرَةُ الطَّبِيعَةُ وَالْأَصْلُ الثَّانِي ظُهُورُ الشَّيْءِ بَاتٍ وَعَمْرٌ  
فَ(الْجَدْرِيُّ) مَعْرُوفٌ، وَ(الْجَدْرُ) سَمِعَهُ نَظَرٌ فِي الْجَسَدِ، وَ(الْجَدْرُ) الْبَيْتُ، يَقْدَرُ (أَجْدَرُ  
إِمْكَانًا) وَ(جَدْرٌ) إِذَا ظَهَرَ بَنَاهُ" ٤٣١/١ وَفِي مُعْرَدَاتِ الرَّعْبِ ٨٩ "وَالْجَدِيرُ"  
اِسْتَهْوَى، لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ انْتِهَاءُ الشَّيْءِ إِلَى الْجَدَارِ.

(٧) ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُهِمِّمٍ الْفَرَاهِيدِيُّ لَارِدِي، أَيْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (٨١٧٠هـ)، قِيلَ مُمْكِنٌ  
عَلَيْهِ وَلَا يَعْنِيهِ مِنْهُ، وَقِيلَ أَعْنَمُ نَاسٍ أَدَكَاهُمْ وَأَفْضَلُ نَاسٍ وَأَتَقَاهُمْ، وَقَدْ كَتَبَ الْعَرَبِيُّ فِي  
اِسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ السُّعُوِّ وَبَصَحَّحِ الْعِيَّاسُ فِيهِ، ثُمَّ دَعَى عَمْسَى بْنِ عَمْرٍو، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ =

إن شاء الله [تعالى] <sup>(١)</sup>.

ويبقي فيهما <sup>(٢)</sup> القطع بأن <sup>(٣)</sup> الوضع حراً لأن (جديراً) <sup>(٤)</sup> ليس [من جنس ما] <sup>(٥)</sup> ينصب المفعول، لأنه دالٌّ على الثبوت، وما ينصب يُزَلْ مَرَّةً الفعل الدالٌّ على حدوث، وإلّا جاز في نحو: (حسن) أد ينصب في قولك: (حسن وجهه) على التشبيه بـ (ضارب غلامه)، ولتشبيهه <sup>(٦)</sup> شروط مفقودة <sup>(٧)</sup> فيما نحن بصددّه

فإن قلت: أليس الجذر والمجرور من قولك: (جديراً بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صحّ اتصال العامل بنفسه، وحينئذ يظهر لك المحلّ؟  
قلت: لا يلزم من إعمال الشيء في المحلّ إعماله في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون محلّ الظرف نصّاً بـ (أفعل) <sup>(٨)</sup>، مع أن (أفعل) <sup>(٩)</sup> لا ينصب المفعول بإجماع <sup>(١٠)</sup>، ولهذا قالوا في قول الحماسي

= سيبويه، وكفى به تلميذاً (مراتب الفحورين ٥٤-٧٠، أخبار حويز البصريين ٥٤  
٥٦ طبقات الحويز واللمويز ٤٧-٥١)

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب)، سهو، وإن أنته أظهر؛ لأنه يريد الحديث عن (أ) و (ب) في كلام من مات  
الذي يشرحه، وترك الحديث عن خلاف (أ) وسبويه

(٣) في (أ) قطع أن.

(٤) في (أ) جدير

(٥) ساقط من (أ)

(٦) في (أ) ولتبيه

(٧) في (ب)، مفقود

(٨) في (أ) الفعل.

(٩) في (أ) و (ب) الفعل

(١٠) حكى الإجماع أيضاً عليه في شرح الكافية الشافعية ٢، ١١٤١، وشرح المصنف في ٢ =

وَأَصْرَبَ مَا بِلِسَوِّفِ الْقَوَانِسِ<sup>(١)</sup>

إِل (القوانيس)<sup>(٢)</sup> منصوبة بتقدير (يَصْرَبُ)<sup>(٣)</sup> مدلولاً عليه ب (أَصْرَبَ)،  
لَا بِرَأْصَرَبٍ نَفْسَهَا.

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله - في قول الله سبحانه: ﴿وَمَا أَعْلَمُ  
حَيْثُ يُجْعَلُ رِسَالَتُهُ﴾<sup>(٤)</sup> م معناه: (حيثُ) مفعولٌ به، لا ظرفٌ؛ لأن المعنى  
أنه سبحانه يعلم المكان<sup>(٥)</sup> المستحق لموضع الرسالات فيه؛ لا أنه<sup>(٦)</sup>

٧٨٧، ١، وأوضح المسالك ٢، ٢٣٥.

(١) البت من الطويل، وقد عده العباس بن مرداس السعدي الصحيف، وقبه

فلم أر مثل انتهى حتى مصباحاً ولا مثلاً ما التفتا هورسا

أكثر وأخفى لسحقه سهم

و(أكثر) أحسن في الكثرة في مصدر (و(لحققة)) ما بحق على المرء أن يحميه. و(القوانيس)  
جمع (قوانيس)، وهي أمسى بيعة برأس، وهي ما يُجعل لرفقه في الحرب تحموا، أر هي ما  
بين أدلى المرمر ورأسه

ودبت في ديوانه ٩٣، (ونظر حاشية جامعته ومحققة)، والأصمعيات ٢٠٥، وحامسه أبي  
مهم ١٢٣/١، والحماسة العبرية ٥٤٢، وحماسة البحري ٤٩ والشيرازيات ٢٩٥/  
المتنص ٦٠٤-٦٠٥ شرح مفصل ١٠٦، ١، والخزانة ١٢٩، ١٣٧

(٢) في (أ)، القوانيس.

(٣) وبعض المصادر تقدّر (نصرَب) وكلٌ صحيح وراجع بوثيق دبت في المصادر البحرية  
من مصادر عريخ البيت.

(٤) في (ب)، رسالته. وهي أيضاً قراءة ثابتة مسجلة في لافرد قراءة ابن كثير وعاصم في رواية  
حمص عنه، وجمع قراءة اليقطين (التيسير في القراءات السبع ٨٨، المعون في القراءات  
السبع ٩٢). وهي الآية رقم: ١٢٤ من سورة الأنعام

(٥) وقع ها تكرار في (ب) بسبب انتقال النظر

(٦) في (ب) لا

يَعْلَمُ<sup>(١)</sup> في المكان. قال، وحينئذ فاصب (حيث): (يعلم) مقدراً<sup>(٢)</sup>.  
فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفضيل، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل،  
لكونه دالاً على الثبوت، إذ لا معنى ماسساً يمكن اعتباره غير ذلك - لما  
ذكرته أولاً.

وما زال هذا المعنى يجول في نفسي حتى رأيت سهلي<sup>(٣)</sup> في الروص  
قال: لما يؤيد قول من قال: إن موضع (أن) و(أن) بعد حذف الجار خراً -  
قوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿وَأَجْزَرُ الْيَعْلَمُوا [حُدُودَ مَا أَنْزَلْنَا]﴾<sup>(٥)</sup>، لموضع ليها<sup>(٦)</sup> لا يكون  
إلا جراً. قال ذلك ولم يزد عليه<sup>(٧)</sup>.

فإن قلت: هذا الذي ذكرته بأباه إطلاق العلماء الخلاف قلت إما

(١) في (أ) جمع

(٢) رأي الماسي في البصريات، ٥٤٢/٢، الأعد ٩٣٥/٢، ٩٣٦، الشرايات ١-٢٩٤-٢٩٥  
شرح الأبيات مشكله ٢٠٦، وتقرير مسألة في شرح مفصل، ١٠٦-١٠٧، شرح  
النسهي ٦٨/٣-٦٩، شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، شرح الرصعي ١٢٦-١٢٧  
٦٢٧، أربح المسالك ٢٣٥/٢، وشرح لمطر ٢٣٠، المعني ١٣١/١ ١٣٢.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن حبيش السهلي الختعي مالمى (٥٠٨ - ٥٥٨) كان  
عالمًا بالغة والعربية والعروض، جامع بين النوزة والدراسة على بالتفسير وصناعة الحديث  
والأسباب، أخذ عن أبي طاهر وابن الطراوة، وأحد عنه الرمدي وأبو حسن العافقي، هـ.  
تنازع المكر والروص، الأنف، (السعة ١٣١-١٣٢، والبيعة ٢ ٨١

(٤) في (أ) كقول

(٥) ساقط من (أ)

(٦) "الأعرار أشد كبراً وماف" الله على رسوله، التوبة ٩٦

(٧) كأنها في (ب) منها.

(٨) قال كلاً ما بحر دك ٢٣١/٣، وحتى أنه راد عليه بحث مهم في مسألة ٢٣٠-٢٣٤  
إلا أن يكون ابن هشام يعني أنه لم يرد على تلك العلة

يريدون ما لا مراع فيه من القول بكلا الإعرابين<sup>(١)</sup>، وإلا فلا خلاف أنك إذا قلت: (أحذر بن يقوم<sup>(٢)</sup> كريد<sup>(٣)</sup>)، ثم حذف الباء<sup>(٤)</sup> كان الموضع إما جرأ أو رفعاً، [إن]<sup>(٥)</sup> قلنا بأن المجرور بعد (أفعلن) في الصحيح داخل، وهو قول الجمهور<sup>(٦)</sup>، ولا يقول أحد ممن<sup>(٧)</sup> يقول بالقاعدية: إن الموضع<sup>(٨)</sup> نصب<sup>(٩)</sup>.  
(يُلْتَمِزُ)<sup>(١٠)</sup> يقول به (بييث). وهذه استعارة مرشحة<sup>(١١)</sup>، وذلك أنه كُرِلَ

(١) في (ب) يكن من الإعرابين

(٢) في (ب): يقدم

(٣) في السكتين. إن راعه وهم من السامع، فإن الذي يُتَصَرَّرُ حذفه هو الباء، لا (أ)

(٤) مكانها مارع في (أ)

(٥) انصره في: الأصول ١٠١/١، لا يصح نصري ١٣٢، والسبع لابن حيي ٩٨ وشرح

الحسن لابن عصفور ٥٨٨/١، السهين ١٣٠ وعراء بن يعيش ابن سيويه وجماعة

(شرح المفصل ١٤٨/٧) وعراء لأبدي بن أكثر النحويين (أمرر العربية ١٢٣،

١٢٥) وعراء الشويين نصريين (شرح الجردلية الكبير ٨٩٢/٢) والرصي سيويه (شرح

الكافية في ١٠٩٧/٢، ١٠٩٩) والقور لأنحر أنه في موضع نصب على مفعولية، عره

بن مالك عراء والرحمشري بن حروف (السهين ١٣٠) وعراء الشويين سكوفيين

(شرح بحرانية ٨٩٢/٢) وكذا عبد بن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢

(٦) كررت في (أ)

(٧) في (أ) لموضع

(٨) بعده في النص (، يلى دعوته لأبء)

(٩) يكون من قبل الاستعارة النصريجة المرشحة بكلامه الذي يدل على أنه راعى منع هذا

الكتاب للطلاب وجأ به أنصرهم إليه، وشبه ذلك بالدعوة، على سبيل الاستعارة ورشع

ذلك مذكر التلبه التي لا تستعمل إلا مع دعوة ونداء وقرير ذلك أيضاً في شرح سطر

الجيش ٣/ب وأحذر أيضاً أن يكون الاستعارة مكينة، وذلك به شبه الكتاب بالإسناد،

وأصغر التشبيه في النص، فهو يذكر سوى أمثله خاصة، وذلك على أن مراده التشبيه

بذكر إثبات شيء من خصائص مثله به، وهي الدعوة التي لا يكون إلا بالإسناد.

هذا الكتاب لا شتماله على تلك الصفات المذكورات<sup>(١)</sup> للواقف عليه<sup>(٢)</sup> مرة من يتادي الطلاب: (هلموا إلي)، فشرح<sup>(٣)</sup> ذلك بتحويل الناظر فيه مرة المتبني له إذا ناداه، تناسياً<sup>(٤)</sup> لما قدمه من التشبيه، وصرفاً للنص<sup>(٥)</sup> عن توهم توطنته،<sup>(٦)</sup> وكل استعارة مرشحة فهذا شأله، أعني: تناسي التشبيه، ونظيره قوله

ويضعه حتى يظن لجهو ل بأن له حجة في السماء<sup>(٧)</sup>  
ونظير الاستعارة والترشيح الواقفين في كلام المؤلف قوله:

= وهذا أظهر من الأول.

(١) في (ب) المذكورة

(٢) في (ب) عليها

(٣) في (ب) وشرح

(٤) في (أ) تناسي

(٥) في (أ)، وصرف النص.

(٦) م يظهر في مراده هذه الكلمة وتحسن في الرسم أن تكون، بوظفه، أو: توهية والمشهور في كتب البلاغة الاستعارة عن هذه الكلمة واقتصرهم على (تناسي التشبيه وصرف النفس من توهيه) كما في أسرار البلاغة بعد الدهر ١٠٩، مفتاح العلوم ١٦٩،

(٧) البيت من لتقارب، وقاله أبو تمام، ووجه حسن فيه، أنه شبه المدح في سموه وهو على أقرانه ونتائج ذلك شبهه بصعود حسني، ثم تمدى في ذلك وأوهه أنه صدى في دنت، حين علمه بأن له حجة في السماء فهو يصعد إليها، فيملك بهدوه وتناسي التشبيه، وبعض المصادر تروي البيت بالألف، مطلقاً، على طريقه قصر محمود، أو على سكين لعمرك، هو وهم، أنه عليه العنسي، ويررى أيضاً، (أنه)

والبيت في السيوط ٣٤٤، أسرار البلاغة ٢٧٩، الكشف ٧٠١، لإشارات والتسبوت لبحر جاني ٢٢٥، لإيضاح للقروي ٤٣٤، أنوار الربيع ٢٥٥/١، معاهد التخصيص ١٥٢، ٢

أمن ربحالة الداعي السميع<sup>(١)</sup> يورقي<sup>(٢)</sup> واصحابي هجوع<sup>(٣)</sup>  
وفيه دقة. وتقديره: <sup>(٤)</sup> أن (السميع): (لعيل) بمعنى (فاعِل)، أي: السامع  
إجابتي، فجعل هذه المرأة داعية<sup>(٥)</sup> يناديه<sup>(٦)</sup> وشرح ذلك بأن محبته بالنسبة<sup>(٧)</sup> إجابة  
يسمعه.

وقد ذُق هذا المعنى على جماعة من أهل اللغة، منهم الجوهري<sup>(٨)</sup>، نادى  
أن (سميعاً) في البيت بمعنى: (مسموع)؛ بناءً منه على ما هو الظاهر من أن  
الداعي مُسمِع لا سامع<sup>(٩)</sup>.

(١) البيت من البحر النوار، فائمه عمرو بن معديكرب الربذي الصحابي العارس مشهور.  
(وربحالة) قيل إنها أخته أو روحه أو امرأة يتعرّس بها وفي البيت روايات كثيرة أوردها  
المعادي. والمعنى: من بسبب ربحالة يورقي ويشجعي الداعي السميع. والبيت في ديوانه  
١٢٨، والأصمعيات ١٧٢، (وفيه تحريج وتوثيق) الكامل ٢٦٠، ٢٦١، وأما في  
الشجري ٤٥١/٢، ٣٤٥/٢، الكشف ١٨١/١، شرح المفصل ٧٣٦، شرح التسهيل  
٨٢/٣، شرح الكافية الشافية ٣٤٤، ٣٤٥، وشرح النرصي ٧٣٤، ٧٣٥، البحر  
المحيط ٣٦٤/١، والخزانة ١٧٨، ١٨٧

(٢) في (ب)، وتقديره

(٣) في (ب)، مادي.

(٤) وهذه هي الاستعارة، حيث جعل حبها في شدة دعونه والإلحاح عليه كالداعي سادي

(٥) عيب عليه الأرضة في (ب) مع أنه مذكور في البيت ولا فيما بعده سنية وعله عول  
على أنها معهونه من السياق.

(٦) في الصحاح ١٢٣٣/٣ (سمع) وهو أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارسي (٧٩٢هـ)  
إمام في اللغة والنحو والصرف، أخذ عن أبي عبيد اللطيف وأبي سعيد  
السوافي، صنف الصحاح وهو أشهر كتبه، وصنف مقدمة في النحو (السمعة ٦٦-٦٧،  
البيغة ٤٤٦/١-٤٤٧)

(٧) وهو رأي الجمهور كما يقول المعادي في الجزء ٨، ٧٨، وعراه أيضاً إلى ابن الأعرابي،  
والرحاج والبيصوي، وهو رأي جيد في الكامل ٢٠١، ٢٠٢، وراجع مصدر تحريج البيت =

(وَيَجْتَنِبُ مُنَابَذَتَهُ) [ص ٦] الفصل: (اجْتَنَبَ) و (جَتَنَبَ) و [جَانِبَ] <sup>(١)</sup>

و (جَانِبَ) بمعنى

و (نَبَذَهُ): طَرَحَهُ [وَأَلْقَاهُ] <sup>(٢)</sup>. و (تَنَابَذُوهُ مُبَادَةً): تَقَذَّفُوهُ بِهِمْ، كُلٌّ <sup>(٣)</sup> مِنْهُمْ يُلْقِيهِ إِلَى الْآخَرِ رَغْبَةً عَنْهُ.

والتجيب و (التجيب) ك (الكريم) و (الكرماء) وزن ومعنى.

[و] <sup>(٤)</sup> [فِي] <sup>(٥)</sup> هذه الفقرة الجناس المشبهة بجناس الاشتقاق، ومثله [قوله

تعالى] <sup>(٦)</sup>: ﴿قَالَ إِنِّي أَنصَلَكَ مِنَ الْنَّارِ﴾ <sup>(٧)</sup>، ﴿وَأَنزَلْنَاهُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ﴾ <sup>(٨)</sup>، ﴿وَجَنَّتِ الْجَنَّتِ دَانٍ﴾ <sup>(٩)</sup>، وقوله <sup>(١٠)</sup>.

لَمَّا دَفَعُ الْجَذْبِي عَلَى سَاكِنِي لَجْدٍ <sup>(١١)</sup>

= ولم أجد هذا التعبير الذي ذكره ابن هشام في البيت لأحد غيره

(١) سقطت من (أ)

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ب) فكل

(٤) سقطت من (أ)

(٥) سقطت من (ب)

(٦) سقطت من (ب).

(٧) سقطت من (أ)

(٨) الشعراء ١٦٨.

(٩) "ما لكم إذا قيل لكم امروا في سبيل الله". التوبة ٣٨.

(١٠) الرجز ٥٤

(١١) البيت من الطويل، وقائله أبو تمام، وصدره: وَأَجْعِدُهُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْلَهُمْ عَيْرِكُمْ.... والقروبي

في الإيضاح والسعد في التلخيص يعللانه من جناس الاشتقاق لا من شبهة والأظهر

عندي صريح ابن هشام، فإن مادتهما مختلفة، فالأول من السجدة، والثاني من الحمد وهو

الارتفاع وهو في ديوانه ١١٠١٢. أسرار البلاغة ١٤، والصواعق ٢١٠، وسم

المصاحح ١٨٨، والأعاني ٤٣٠، ٤٣١، الإيضاح للقروبي ٥٤٢، التلخيص وشرحه =

(ويعترف العارفون) هذا من جناس الاشتقاق<sup>(١)</sup>، لأن (الاعتراف) و (العارف) من مادة واحدة، ومثله [قوله تعالى]<sup>(٢)</sup>: ﴿وَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقول الشافعي<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه - في النيد: (اجمع أهل الحرم على تحريمه)<sup>(٦)</sup>

(روشد): ضد السقه<sup>(٧)</sup> ولا أعرفه يقال<sup>(٨)</sup>، لا بضم الأول وسكون الثاني.

= ٤/٤٣٠، وأبواب الربع ١/٢٢٣

(١) يراه الدمامي والدلائي من جناس شبه اشتقاق (تيسير العرائد ١، ٥٠، ٥١، تلح التحصيل ١/١٢٤).

(٢) مساعد من (ب).

(٣) الرو ٤٣

(٤) السمل ٤٤، والظاهر أنه في هذه الآية لأخوة ليس من جناس الاشتقاق بل من شبهه، كما هو لظاهر من كلام ابن المعتز (البيوع ٥٥) وكما في حربة الأدب لعمري ٦٤، حيث قل عن شمس الدين بن الصانع أنه يراه من جناس الاشتقاق، وحالته في ذلك، ويرى أنه من الجناس «ينطق» لأنه م ترجع في المعنى إلى أصل واحد، وهو أعظم شواهد البيهقي على انصاف انصاف يرجع لاختلاف من جناس على الخدي ١٢٤، ١٦٤

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الخاشمي العرشي (١٥٠ - ٢٠٤هـ) أحد «أكمة الأربعة» ولد بصرى، وتوفي بمصر، قال عنه حماد هو أسعد الناس وأدبهم وأعرفهم بالعقبة والقراءات (البداية والنهاية ١٦٣/٧، وفيات الأعيان ٤/١١٥)

(٦) قل هذا القول عنه عبد العاهر الجرجاني في أسرار الملاحة و بصرى لا يصحح ٥٤٦، والشيخ والنخيل وشروحه ٤/٤٣٠ وهو مشهور عنه في كتب البلاغة ولم أحده به في كتابه الأم في الرسالة، ولا في كتب العقبة وعري في سديع بن المعتز ٥٢، والصباغتين ٣٣٣ لعبد الله بن إدريس، وهو محدث ورع، توفي عام ٩٣ هـ، وهو غير الشافعي، الإمام المشهور.

(٧) غير ظاهرة تمام في (ب) ونحتمس فيها (من سمعه)

(٨) في (أ) بعل

[وما] <sup>(١)</sup> صدّه العمي <sup>(٢)</sup>، فيقال كذلك، ويفتح أخته وثأليه، <sup>(٣)</sup> وقد قرئ  
بهما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُونَ سَبِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup>، وقد يُدعى أهما  
راجعان في المعنى <sup>(٥)</sup> إلى أمر واحد  
ومن الموافق لإطلاق التماس أن (الرشد) مما جاء على (الفعل)

- (١) هكذا أثبتنا سجدة وملازمة سمى ركنا في (أ) هي وهي غير ظاهرة عند في (ب)  
(٢) غير طعنة تمام في (ب) وقد يكون مراد (وأم اندي صدّه العمي)  
(٣) ظهر كلامه أنه عرق بين م صدّه اسمه، وما صدّه العمي ويؤيده على ذلك ما نقل عن  
أبي عمرو بن العلاء أن الرشيد الصلاح في حظر، وبصحتهما الدين (الحجة لأبي علي  
٧٩١/٤ وقوله ٨٠، اهرور الوجيه ٢ ٤٥٠، الفروق المعوية لأبي هلال ٢٠٦، وأورد  
القول الآخر، أهد لعتان) وانظر: نسخة لابن خالويه ١٠٦٤، يعراب القراءات سبع له  
٢٠٥١-٢٠٦، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ٤٧٧١، البحر المحيط ٣٩٠/٤،  
والدر المنصور ٣٤٢٣، ويؤيده يص أهما أجمعا على الصم والسكون في (فرد آسثم  
مهم رشتا) وعلى فتحين في (فروث تحرر رشت) وذكر السمع حبي أن رأي  
الجمهور عدم التصريق، وأهما عتاد في المصدر (الدر المنصور ٣٤٢٣) وتصديقه في  
النصاح ٤٧٤/٢ (رشد) وجاء في شرح التحصيل ٢٤٠ "وقد راعه (م) نسبة  
الراعم، وقد يكون قصد (خوهرى) أن (الرشد) بفتح ر أصل من (الرشد) بضم  
مذكور؛ لاستعمال الثاني في الأمر الدسوية والأحروية، بخلاف الأول، ففي الأحروية لا  
غير" وحقق الدمامي ما كتب على و (فعل) و (فعل) و (فعل) معنى واحد (تعين  
المرند ٥١،١) وسيشير ابن هشام إلى ذلك، وهو المشهور وروي الجمهور، كما سن  
وهو نظر الجيش (الرشد) البارد في كلام ابن مانت بأنه صد العمي (سرح السهل  
٤ أم

(٤) "ولان يرو سبيل نعي يتحدوه سبلا" الأعراف ١٤٦ فقد ه الأخوين: حمزة  
وانكسائي بفتحين، وقراءة الباقين بضم الراء وسكون النشيد (السبعة ٢٩٣، التسم

٩٣، المعون ٩٧

(٥) في (ب) في المعى راجعان

و(الفعل)<sup>(١)</sup>، كالسخط والجل والحزن<sup>(٢)</sup> والعدم والعرب والعجم والملك والرهب<sup>(٣)</sup>.

ولباء متعقبة بالفعل، لا بالفعل<sup>(٤)</sup>، لأنه المعنى، ولأنه الأصل في العمل (للمعري) الطالب<sup>(٥)</sup> من أغربته بكدام<sup>(٦)</sup>، و<sup>(٧)</sup> (أصقته به)، أي حشنته عليه حشا يقتضي [له]<sup>(٨)</sup> أن يلازمه، ولا ينشك عنه. (ربألف)<sup>(٩)</sup> أي عليه متعقبة<sup>(١٠)</sup>.  
(علي تقديمه) [أي: ]<sup>(١١)</sup> على غيره<sup>(١٢)</sup> [من]<sup>(١٣)</sup> ما لم يكلف به.

(١) كما في الكتاب ٣٤٤ وسرد ابن قتيبة محذوف وعشرين كلمة على هذا النحو (أدب الكاتب ٣٥٢)، وبحرف وريد منها في انحصص ٥ ٧٩ ومنه عن العباسي أنه يروى مطردا وانظر إصلاح اسطق ٩٨ ٩٩ وتهدية ٢٣٢-٢٣٦

(٢) كأنها في (ب) العدر

(٣) كأنها في (ب) والوصب

(٤) يعني الباء وبحروفها في قوله (رشد)، فهي متعقبة بالفعل (يعترف) لا بصاعبه (العارفون) ما سيشرح به

(٥) سبب في (أ) بكلمة (من)، وأصلها زيادة غير صحيحة، وبسبب موجودة في (ب) ولم يفتى (رشد المعري بتحصيله)

(٦) في (ب) الطالب

(٧) غير طاهره في (ب)

(٨) سمعت من (أ)

(٩) تمام الشعر (وبأنفس القلوب)

(١٠) في (ب) بفق

(١١) سقطت من (ب)

(١٢) في (أ) غير

(١٣) سقطت من (أ)

(وتفصيله) أي: عليه. وحذفت مفعوله كما فعل في قوله: (على تقديمه)<sup>(١)</sup>، وقد يكون المراد: على جمعه مقدّمًا مفضلاً، أي: ذا تقدّم وفصل؛ فلا يكون مما معمول<sup>(٢)</sup> (فثبت) أمرٌ في صمته رعدًا.

(متأمله) من دله النظر فيه، يُشير إلى قوله لما تقدّم: (برُشد المقرئ بتحصيله). (أمنه)<sup>(٣)</sup>. مأمونه. (وليثق).<sup>(٤)</sup> أمرٌ مجزّء.

(بالقبول) (القبول) أحد المصادر الخمسة الآتية على (الفعول) بفتح الأول، وأخواته: الوقود والولوع<sup>(٥)</sup> والطهور والوضوء<sup>(٦)</sup>.

(ما يرد): ما يأتي.

(من قبله): من جهته؛ لأنّ لانتفاع بالكتاب والشبح والصاحب موقفٌ على كمال حُسن الاعتقاد. وذكر النووي أن بعضهم كان إذا ذهب إلى معلمه تصدّق بصدقة، وسأل الله أن يحفي عنه غيوبه حشية أن تظهر له؛ فلا ينتمغ به.<sup>(٧)</sup>

- (١) تأويله في الموضعين أن الله فيهما رجعة إلى الطائفتين المعري، فهو تقدّم والمصل، والمعمول هو هذا الكتاب، فهو تقدّم والمصل.
- (٢) في هذه السنين ٣٤ " والصمير في (تقدمه) و (تفصيله) يحصل أن يعود من (معري)، وهو الأرجح، ويحصل أن يعود إلى (الكتاب).
- (٣) من قول ابن مالك (فثبت متأمة بسوح أمه).
- (٤) في (ب) وثيق.
- (٥) في (أ) قولوع.

- (٦) تراجع في الكتاب ٤/٤٢، قال السمر في هذه خمسة مصادر على (معمول) لا يعلم كثر منها. اشرح الكتاب ٨٠/٥ ب. وشرح: صلاح السطر ٣٦٦-٣٦٧، وتكميله ٦٩٤ ربيهما زيادة (الوروع). وخصص ١٤ ١٥٥ ودرهم ٢ ٧٣.
- (٧) المجموع شرح المذهب ٣٦/١، وفيه " . . . وهذا، منهم أسر عيب محتمل عني، ولا تُذهب بركة عليه مني".

وليه تنويح باشتماله<sup>(١)</sup> على ما [لا]<sup>(٢)</sup> يُعثر عليه في تأليف غيره، وهذا  
خفيف على الواقف عليه إنكار شيء مما فيه، ويقوي هذا التنويح قوله: (وإذا  
كانت العلوم منجاً إلهية [ومواهب]<sup>(٣)</sup>...) إلى آخره<sup>(٤)</sup>  
(وليكن لحسن الظن ألقا، وبدواعي الاستبعاد مخالف) هذا تدليل، وهو  
إيقاع جملة عقب<sup>(٥)</sup> أخرى مشتملة على تأكيد مطوقها أو مفهومها<sup>(٦)</sup>، فالأول  
كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجْزِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، ومثله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا  
لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَئِنَّ مَتَّ فُهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [كل نفس ذائقة الموت]<sup>(٨)</sup>، وهذا فيه  
قليلاً<sup>(٩)</sup>، ومن ثماني قول السابعة<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ب)، باشتماله

(٢) سقطت من (أ)، ويؤيد إثباتها قوله بعد (ولما أخرج المؤمنين بذلك من أشنع عليه الكلام  
السابق من التلويح باشتماله على أمور لا يُعثر عليها في غيره، )

(٣) سقطت من (ب)

(٤) في (ب)، الواحدة

(٥) في (ب)، عقيب

(٦) فحين يأتي جملة التدليل وفيها بعض ألفاظ هـ فلها فهي حيث يؤكد مطوقها، وإلا هـ  
تشتمل على شيء من ألفاظها فهي مركبة لمفهومها، وسوحيحة الأمانة

(٧) ص ١١

(٨) م أحده في المصحفين، والوجه الإتيان به؛ لأن فيه تضاد، كما سري والآيات هـ  
٣٣ - ٣٤ من سورة الأعراف

(٩) يريد الآية الأخيرة أما النسخة الأولى فقوله (أول من فهم الحجة) لأنه يؤكد هي  
الدوام لأحد من البشر، وفيه بعض ألفاظ ما أكدته، وهو ذكر مادة (جحد) وقد تدبيل  
الثاني فهو قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)، فهو تأكيد ثانٍ بمعنى الجحد، وليس فيه  
شيء من ألفاظه مؤكداً، فهو من النوع الثاني الذي سيمر له بعد

(١٠) الدبائي، ريد من معاربه المعصية، مصري (٨) قبل المعجزة) شاعر ساهي، من الصبغة -

ولست بمستيق أخا لا ثممه على شعث أي لرجل المهذب<sup>(١)</sup>  
 وفائدة التذييل إيقاظ الهي وتأكيده الأمر عند الذكر  
 ويحتمل قوله: (ولندواعي الاستبعاد) وجهين:  
 أحدهما: أن يكون استبعاداً، وذلك على إطلاق (ندواعي) على الأمور  
 المقتضية لاستبعاد شيء منه حالها<sup>(٢)</sup>  
 والثاني أن يكون على وجه الحقيقة، وذلك أن يكون الداعي للاستبعاد  
 المقدّر بعض الناس.  
 فإن قيل: إن (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دو هي<sup>(٣)</sup>)، بخلافه فيمن  
 يعقل، فإنه غيب الأول<sup>(٤)</sup>، إن قلر صفة، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون ك(نعم  
 طالع) و (نعم طالع)، وإن قلر اسماً فيكون ك(كاهل) و (كواهل)<sup>(٥)</sup>.

= الأولى: من أصحاب المعتقدات، كان شعرة يعرضون شعره عليه في عكاظ (صيقاب  
 فحور الشعر ٤٣/١، الشعر وأشعر ١٥٧١ ١٧٣).

(١) البت من الطويل، وقوله (نعم)، أي نعمه إنك وتوابعه و (عني شعث) أي عني  
 هات وغيوب وأنشاهد فيه أن صدره من مفهومه عني عني إنك من من الرحاب، فحق  
 ديث وقرة يعجره وأليت في ديوانه صفة من السكت ٧٨، والإيضاح لمعروفي  
 ٣٠٩، وهو مشهور دافع في المصدر

(٢) أي استبعاد شيء من هذا الكثر خالف هذه اندواعي، وهي صوارف ولأمور أي  
 شتهها شتهه بإحاطها على الطبب بترك الاستبعاد حشته بوسا يدعو، و ديث وفسر  
 الدماضي والدلائي الاستبعاد بأنه اعتقاد بعد أن يصدر الفص والعلم عن صرعه

(٣) كد، في مستختين، وبعبارة أراد حكاية لعظ اجمع

(٤) ها في (ب)، كلما كد مصبومة تصحفاً

(٥) راجع جمع (فاح) من غير العاقب على (فوعن) سم كد أرفقة في الكتاب ٣ ١٤٤،  
 ٦٣٣ مقتضب ٢ ٢١٦ ٢١٧، الأضر ٢ ٤٥٠، حسن لرحاجي ٣٧٦ ٣٧٧

الكلمة ٤٤٣ ٤٤٤

قلت<sup>(١)</sup>: اجعنه جمعاً لـ (داعية)، واهاء للمبالغة، كما تقول: (فلان داعية الستة)، ويكون لمعنى أبلغ؛ لأنه إذا لم يُطع<sup>(٢)</sup> مَنْ [..]<sup>(٣)</sup> على استبعاد ذلك فعدم طواعيته لم هو دونه أجدر

(فقلما) (قل) كسمة موضوعة في الأصل لمعنى<sup>(٤)</sup> القلة، ثم أدخلت عليها (ما)، فأبطلت احتياجها إلى العاقل، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية خاصة، وأشربت<sup>(٥)</sup> معنى التفي، كما أشربت (إن) عند دخول (ما) عليها معنى الحصر، قال:

فَمَا يَتَرَحُّ الْمُطِيعُ هَوَاهُ      كَلَّفَ ذَا صَبَابَةٍ وَشَجُونٍ<sup>(٦)</sup>  
وَتَكْتَبُ مَنصَلَةً، كما توصل (ما) الكافّة بـ (إن) وأخواتها<sup>(٧)</sup>، قاله أبو الفتح<sup>(٨)</sup>، وكذلك قال في (طالما)، وقال لو كانت الرؤى توصل بـ (ما) بعده

(١) لعله يريد أن يجب عن إشكال استعمال من مالت كسمة (دواعي) التي ظهر في الإبراد السابق أنها تصدق على لاجتماع الأوز فحسب من لاجتماعيين الندبين أورددهم، ولا تصدق على الثاني؛ لأنه ما يعقل

(٢) ومحمس على بُعد في السحير أم (يصم)

(٣) كسب لم أستطع قراءتهما في السحير ولمعنى ظاهر جداً

(٤) في (ب) بمعنى.

(٥) في (ب) وأشرب

(٦) البيت من البحر الخفيف، لم أعرف فائده. وهو في ديوان الصبابة لأبي أبي حجة ١٨ برواية: (كما ذا صباة رجول)

(٧) نظر شرح الشافية لمصرى ٣ ٥-٣، شرح قوعد الإعراب للكافيجي ٤٨٥، وسبحوي ١٦٢ (يقال عن الشريف المرحوم)، مع ٣٢٠، ٦، وشرح الشافية لبحاربردي ٢٧١/٢ ٢٧٢

(٨) يعنى عثمان بن جني: فهو أشهر من اكتنى هذه الكنية، ولقد أسرار إليه من قبل مريد بده الكنية ثم أحد هذا القوم في كتبه، ونقل ابن الدهب عن (عثمان) أنه لا يرى كذبها، لا موصوفه (معجم ٢٢) وعنه يعنى ابن جني: خلافاً لمفسر خف

لوصلتها بـ(ما) [في] (١): (كثراً).

وعن ابن درستويه (٢)، أن (ما) لا توصل في الخط بغير (نعم) و (بئس) (٣).  
(حَلِي مُتَحَلٍّ) (٤)، (حَلِي) بضم الحاء وكسر اللام المشددة، أي. (وَصِفَ)  
مُتَّصِفَةً، يقال. حَلَيْت الرجل. ذكرت حبيته، ولم أسمعهم يقرؤونه إلا: (حَلِي)  
بفتح الأول (٥) وكسر الثاني (٦)، ولا يظهر له وجه؛ لأنه يقال. (حَلِي فلان يعني)  
إذا أعجبك، و (ما حَلِي) (٧) من هذا الأمر بظائل، أي. لم يظهر منه بظائل. ولم  
أقف على شيء هذين المعنيين، ولا سمع لواحد منهما ههنا. (٨)

(١) سقطت من (ب).

(٢) أبي محمد، عبد الله بن جعفر بن مرزبان العسوي (٢٥٨ - ٨٣٤٧) تلميذ مرزبان، قرأ عنه  
الكتاب وكان شديد التعصب لبصريين، به شرح كتاب الجرمي ولإرشاد وكتاب في  
الهنداء. طبقات النحويين والموثقين ١١٦، نسخته ١٢١، النسخة ٣٦/٢

(٣) ومنع أن توصل بـ(صال) و (قل) و (كث) (كتاب كتاب ٧٠٤) والذي في نسخ  
٣٢٠/٦ أن ابن درستويه والرباعي اشتبا (قلما) فحسب، فقللاً (هذا تفصيل وظهر  
كلام السيوطي أنهم فيما عدها يريان الوصل (نسخ ٦ ٣٢٠) وأجاز ابن قتيبة في (نعم)  
و (بئس) الوجهين، واستحب الوصل (دب الكائن ١٦٢) ونحوه في كتاب الهنداء  
لايس السهام ٢٢

(٤) تمام الأمر: (فقلما حتى متحل بالاستبعاد لا حجية ولا بعد) قال الدماميني وادع من  
قوله. (بالاستبعاد) منعق بـ(محل)، ومن قوله (بالحجية) منعق بـ(حلي)، والاسماء  
مفرغ تعليق المerald ٥٣/١

(٥) في (أ): كلام

(٦) وهكذا ضبط بالخروف في بعض المراك ٥٢،١، وهداية السبيل ٣٦، ونتائج تحصيل  
١٢٦/١

(٧) هكذا سطت في (أ).

(٨) واقفه على هذا الاستشكال صاحب خيش وخالقه في حقه، فبعد ما ذكر معني (حلي) عن  
جوهرى قال "ولا يظهر واحد من معنيين هذا، فإن كان (حلي) يستعمل بمعنى (حلي)  
=

ثم لما يدل على ما قلت قوله: <sup>(١)</sup> (مُحَلٌّ)، ولم يقل: حال.

(وإذا كانت العلوم... إلى آخره) هذا يُسمى عند اللغويين المذهب الكلامي،

وهو إرداف الكلام بما يصحبه <sup>(٢)</sup>، أو بما يُؤنس به، وعونه: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَدٍّ وَمَا كَانُ مَعَهُمْ إِنْ إِذَا أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِنَا خَلَقَ﴾ [ص ٧] وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ <sup>(٣)</sup>.

ولما احتاج المؤلفُ لذلك لما اشتمل عليه الكلام السابق من التلويح باشتماله على أمور لا يُعثر عليها في غيره، وهي دعوى عريضة مفتقرة <sup>(٤)</sup> إلى ما يُؤنس بها.

العلوم [و] <sup>(٥)</sup> كثير من الناس يستشكل جمع (العلم) في هذا

الموضع، ويُحيب <sup>(٦)</sup> بأن المصدر يُجمع إذا اختلفت معانيه، وهو خطأ؛ لأن

= يكلام، أي: انصف به فلا شكراً، ولا فقد يكون أصل النصف (فقط معنى) ثم عرّض التعبير بكلمة في الكسرة (شرح التسهيل ٤ أ) ويظهر في أن مصطلها (حني) وجهاً، فيكون معناها به انصف بهذا الشيء، وكأنه كالذي يسبه وصدر شعراً عليه ويصبح في لغة لا يُعثر على الناس ب (حني) و (حني) كشيء من الصفح ج ٦ ٨ ٢٣ و الناس (حلام) (حليت امرأة حني) بسنه، و (حنت) صارت ذات حني، و (عنت) ليست حني أو عنت، و (عني ما حني) أي: برئت، (بصرف و اختصار) وأشار الدمعيني والدلائمي إلى هذا المعنى، وأورد وجه آخر أن يكون (حني) بمعنى ظهر من قومه (م) يحل فلا من فلا يطل) أي: م يسعد منه كثير فائدة

(١) غير ظاهره كما في (ب)

(٢) كذا في (ب)، وهي محتملة، وم تظهر بوضوح في (أ) بسبب لارضة رعل، أظهر

(بصحة) حتى يقارب عريه سلا على به أن يورد حكمه حجه ما يدعيه على طريق

أهل الكلام (الإيضاح ٥١٦). السحب وشرحه ٤ ٣٦٨ ٣٧٢

(٣) مؤمرون ٩١

(٤) في (ب) ' مصرفه

(٥) سقطت من (ب).

(٦) هي هكذا في المستحسن والمراد أن يعصر العناء بذكر في يرد هذه مسأله هـ

(العلم)<sup>(١)</sup> الممتنع جمعه إنما هو الذي يُراد به الإدراك، وذلك حقيقة واحدة لا تُكثر لها، وليس هذا مرادها، وإنما المراد المعلوم<sup>(٢)</sup>، وهو مشتمل على صفات متعددة مختلفة، فجمعه كجمع (المعلوم)<sup>(٣)</sup>.

(مَخْرَجٌ) جمع (مِنْحَةٌ)، وهي العطية التي لا يجب على المعطى أدائها.

(إِهْيَاءٌ) منسوبة إلى الله - سبحانه.

(وَعَوَاهِبٌ) جمع (مَوْهِيَةٌ).

(اِحْتِصَاصِيَّةٌ) منسوبة إلى (الاحتصاص)، أي يُخصَّصُ بها - سبحانه - مَنْ

يشاء من عباده.

[أ] <sup>(٤)</sup> يُذْخِرُ <sup>(٥)</sup> أي: يُحْفَظُ.

(لبعض المتأخرين) يعني نفسه، وهو التفتت عما يقتضيه المقام.

(مَا عَسُرَ) <sup>(٦)</sup> ما امتنع، ومثله: ﴿[دَلَّكَ] رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ <sup>(٧)</sup>، أي. ممتنع.

وإنما لم أحجمه على ظاهره، لئلا يتناقض مع قوله: (أَنْ يُذْخِرَ عَلَى كَثِيرٍ) <sup>(٨)</sup>.

= الإشكوك، ثم يجيب عنه بالجواب الذي أعيد به من هشام، وجاء بحج من

(١) في (أ) العسل

(٢) كألف في (أ) العنوم

(٣) قال ناصر عيش المراد اسم ذات العنوم لا صدره؛ وندت جمعه (شرح التسهيل ٤/١)

(٤) سقطت من (ب)

(٥) ثم لم يأت (فعل مستبعد أن يذخر.)

(٦) ثم انتهى ( ما عَسُرَ على كثير من متأخري)

(٧) سقطت من (أ)

(٨) : أنما وكذا رب " ق ٣ " وُراد بآية أن صاهر معنى (عسر) و(العسر) ما أمكن

حصوله ولكنه عسير وبعيد، وأورد أنه قد يراد به شيء غير ذلك، وهو عدم الإمكان

أصلاً لم أجد هذا المعنى الذي ذكره في (عسر) أنه بمعنى: (امنع) وبعده عسر عنه بمعناه

وما يؤيد إليه؛ فإن العسر قد يجمع ولا يحقق

(٩) (يُذْخِرُ) بمعنى يحفظ ويُقصر على صاحبه، وهذا يتناسب معي أن بعض العنوم قد =

شرح خطبة التسهيل لآب هشام الأنصاري - تحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخنين

[و] (١) إنما قال [ذلك] تأذبا (٢) مع أعلام المتقدمين - رحمهم الله أجمعين (٣).

(أعذبا الله [من حسدا] (٤) أجارنا. (٥)

(يسد. - إلى آخره) (٦) في (يسد) و (يصد) الجنس المضارع (٧) لا مشترك

السين والصاد في انصير والهمس والرخاوة.

(تولي) (٨) تابع.

(الآلاء) الثغماء، واحدها (إلى) كـ (عنب) و (أعذب)، [و] (ألى)،

كـ (جمل) و (أجمال) (٩)، و (إلى) كـ (جمل) و (أجمال)، وفي هذا اقتباس

من قوله تعالى ﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (١٠).

تمت بحمد الله تعالى، وبإذن هذا الذكر من قبل أن العلوم مواهب

اختصاصية، وبإذن هذا الذكر من قبل أن العلوم مواهب

(١) سقطت من (ب)

(٢) سقطت من (أ)

(٣) في (أ) محذوف

(٤) لعله أراد أنه غير بـ (عسر)، ولم يعتبر بـ (اسم)، مع أنه يريد معناه، وعل في أيضا

اعتدوا هم المتقدمين وما هم وعلم وفوقهم على بعض ما أله من جاء بعدهم، وفيه أيضا أنه

تأذبا مع المتقدمين قسم يحسن سببا في منع عنهم ضعف علمهم أو نقصهم، بل هي

مع إهبة قسمها الله بين عبده، فأعطى المتقدمين وأعطي المتأخرين

(٥) في (أ) حسدا وأنت المراهق من التسهيل وب بين المعقوفتين سقطت من (ب)

(٦) في (أ) أعذبا

(٧) تمام المتن: يسد باب الإنصاف، ويصد عن حسن (أو صاف).

(٨) ذلك أيضا في شرح بظن الجيش لتسهيل ٥/١ وقد سلف حديث عن الحسن المضارع

(٩) ثم المثل قوله. (وأهملنا شكرا يقتضي تولي الآلاء)

(١٠) سقطت من (أ)

(١١) إبراهيم ٧

(ويقتضي) يحكم، ومنه: ﴿وَأَقْبَضَ يَاقُوتُ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>، وفيه مع (يقتضي) الجاسر الناقص<sup>(٢)</sup>، ومثله قوله تعالى ﴿وَأَقْبَضَ السَّاقَ بِالسَّاقِ إِلَى رِجْلِكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر:

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ غَوَاصٍ غَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاصٍ قَوَاصِبٍ<sup>(٤)</sup>  
(الأنواء)<sup>(٥)</sup> الشدة وفي هذا تنويح بشكايته من أمرٍ حاصل

(وهنا) (ها):<sup>(٦)</sup> تنبيه أدخلوه على صميم الخاصر إدخالهم على اسم الإشارة بجامع ما بينهما من حضور المسمى<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿هَآئِمٌ أَوْلَاءُ﴾<sup>(٨)</sup> محتملٌ لذلك<sup>(٩)</sup> ولكونه داحلاً على الإشارة ولكونه<sup>(١٠)</sup> قُدِّمَ<sup>(١١)</sup> ويُؤيد<sup>(١٢)</sup>

(١) عامر ٢٠

(٢) وهو أن يختلف النقص في عدد الحروف فقط. (الإيضاح تقريري ٥٣٨، شروح التخصيص ٤/٢١١: ٤٢٤)

(٣) القيامة ٢٩، ٣٠

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي محمد. في ديوانه ٢٠٦/١، وأسرر سلاعة ١٨، والنصائين ٣٤٣، وسر نصيحة ١٨٨، وإيضاح ٥٣٨، ٥٤٢، ومعه التخصيص ٣/٢٢٥

(٥) ريد فيها في (أ) ثم وتمام المس قوته (ويقتضي مقتضاه الأنواء)

(٦) في (أ) هاء.

(٧) انظر: الكتاب ٣٥٤/٢، ينقل عن الخليل ومفصل ٣٠٩، وشرحه لاس يعيش ١١٦، ٨

(٨) " .. شيوخهم ولا يحسبونكم". آل عمران ١١٩

(٩) وهو رأي سيوريه (الكتاب ٣٥٤/٢)، ويقفه عنه ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦، ٨، وبن مالك في شرح التسهيل ٢٤٥، ١

(١٠) كذا في السخيتين، ولها رجة، وأعطها (وكنه)، والصمير يرجع حرف تنبيه (ها) والأصل (أنتم هؤلاء)

(١١) صحت في (أ) بضم الدال، ومعناها شدة م تظهر بوضوح وهذا هو رأي خليل (الكتاب ٣٥٤/٢ شرح مفصل ١١٦، ٨، شرح الرصافي ٢/١٣٥٩، ٢)

(١٢) في (أ) ويريد.

الأول أنه الظاهر وقوله تعالى ﴿مَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(١)</sup> ودعوى التأكيد خلاف الأصل<sup>(٢)</sup>

(س ع) ﴿مُسَدِّرٌ﴾ من قوله تعالى ﴿فَأَمِّنُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، أو (س ع) الغدور من قوله - عليه [الصلاة] <sup>(٤)</sup> والسلام - (إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا)<sup>(٥)</sup> رَأَيْتُمْ تُسْعُونَ<sup>(٦)</sup>، ففيه استعارة تبعية<sup>(٧)</sup>، وكأنه ضَمُّهُ معنى (أَخَذَ)؛

(١) كالم في (ب) في قوله

(٢) " .. حاجتكم فيما لكم به علم " أن عمران ٦٦، وانظر: النساء ١٠٩، محمد ٤٧.

(٣) فلا يقال في هذه الآية لأخبره إن (ها) دخل على اسم الإشارة، وكنه قدّم؛ وسبب ذلك أن (ها) لا تترس موحدة قبل اسم الإشارة، ولم تقدّم، وإن قبل بها قدّمت، ثم هيء بتأنيده توكيدا لها فهذا بعيد؛ لأن التوكيد خلاف الأصل وقد عذر الرضي بحرف هذا عن الخليل، فعلى أن إعادته (ها) لبعده بهما (شرح الرضي ٢، ٢، ١٣٦٠) وتسمية (ها) تائسمة مؤكدة هو نص كلام ابن مالك في التسهيل ٤٠، ولأشعري ١٤٦١ وشار إليه ابن هشام في المعني ٣٤٩، ٢.

(٤) الذي في النص المحقق من التسهيل وبعض الشروح (شارح) وما أثبت به هشام المذكور في بعض الشروح أيضا، وأشار محقق التسهيل بوجوده في بعض النسخ.

(٥) "يُتْبَاهَا النِّسَاءُ آمَنُوا إِذْ بَوَدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ" " الجمعة ٩

(٦) كذا في النسخين، وهو صحيح؛ وهو مصدر آخر مثل (المُتَّعِج)، ويصطد بمعجم اسمين وكسرها مع سكون الراء وفتحها (الصحيح ٣، ١٢٤٨، المساب (س ع)، القاموس (س ع)).

(٧) سقطت من (ب)

(٨) في (أ) تأتوها

(٩) ورد بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ٢، ٢٣٨، ورس السائي ١١٤/٢، ١١٥، ٢٩٤/١، ورس البيهقي ٢، ٢٢١، ٢٩٧، وكثير المال برقم ٢٠٧٩

(١٠) ذلك أب الاستعارة واقعة في بعض (س ع) وهو وصف اسم هجر، وليس سمه حسن، وشأن التبعية أنها تقع في الأفعال والأوصاف مشتقة منها وفي عروب، وإنما الاستعارة =

فلهذا<sup>(١)</sup> عذاه تعديته<sup>(٢)</sup>

(انتدبت)<sup>(٣)</sup> إن قُدِّرَ مبيهاً للمفعول ففيه إشارة إلى أنه مسؤول في ذلك<sup>(٤)</sup>، أو للفاعل فهو<sup>(٥)</sup> المتدب لنفسه<sup>(٦)</sup>، أي: أنه دعاها إلى ذلك، ويكون فيه حذف المفعول.

(حَقَمَ): [تَمَمَ]<sup>(٧)</sup> ([الله لب]<sup>(٨)</sup> ولقارئه<sup>(٩)</sup>) هو بطمر<sup>(١٠)</sup> والياء جمع (قاري)، [لا]<sup>(١١)</sup> باهمة فقط، على أنه مقدر، لقوله<sup>(١٢)</sup> بعد<sup>(١٣)</sup>:

— الأضحية وإنما تقع في أسماء الأجناس (بب ذلك وتمصيه وحببه في لإبصاح ٤٢٩، والتصحيح وشرحه ١٠٨/٤ ١٢٦).

- (١) في (ب) بهذا
- (٢) في (أ) معدية و مراد أنه عذاه ب(ي)، كما تقول (أحد في كذا)، أي بدأ به
- (٣) تمام بطمر (وها أنا ب ع هذا انتدبت إليه مستعنت بالله عليه)
- (٤) في هداية السبيل ٣٨ (سبه في كذا) و (سبه) أي دعاه أعظم حمد الله أنه طُلب منه ذلك، ودُعِيَ إليه، هـ و م تذكر ناظر جيس فيها إلا ساءها لمعجور (شرح السهيل ٥/٥)
- (٥) في (أ) بهذا
- (٦) جاء في معيق المائد ٥٨/١ ٥٩ "بيء بفعول، أي أجنب إليه، كأن خاطره دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب، فأجاب إلى ذلك، ومنه انتدبت الله لمن خرج في سبيله (أي أجاب إلى أمره"، ويصر بحوه في هداية السبيل ٣٨.

- (٧) سقطت من (أ)
- (٨) ساقط من (ب)
- (٩) في (ب) وقارته
- (١٠) في (ب) بالهجرة
- (١١) سقطت من (أ)
- (١٢) هذا نفس إثباته في المصنف (ورثته) بصيغة الجمع، وتم كه عطف (قارئه) بـ "بعد الإلفاد"
- وقد أثبت محقق السهيل ورود النصير كتبهم في النسخ
- (١٣) هكذا صيكت في (ب) وهي في (أ) عده

(الها<sup>(١)</sup> وهم). لا يقال: أراد الجنس؛ لأن مثل: (فرس) و (غلام) لا يعم بالإنضافة، ولهذا لا يقال: (عبدى<sup>(٢)</sup> أحرار)، وإذا قال: (عبدى حر) لم يعنى جميع أعبده، خلافا لبعضهم<sup>(٣)</sup>

(بالجنس) أي. بالخاصة التي حشها أكثر، أو بالخاصة الحسنة. مثل قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ أَكْبَرُ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(وَحْتَم)<sup>(٥)</sup> أَوْحَب. وفيه حاس تصحيف<sup>(٦)</sup> ونازع القاضي عياض<sup>(٧)</sup> -

(١) سقط من (أ)

(٢) في (أ). عبدى

(٣) استدل بين الفقهاء خلافة، واستهزئ عند حديثه أن جميع العبيد يعتقدون؛ لأنهم يرون بمصاف عامة، وحالهم غيرهم رجع المبدع لابن مكي ٣٠٠/٦ - ٣٠١، كشاف الصانع للذهبي ٢٤٦/٥، وقواعد ابن رجب ٣٤٨، الإيضاح لمرداوي ٤٢٦/٧، ٢١٨، ٢، الكوكب الدرر للأسدي ٢٢٣

(٤) (الإسراء ٢٥) والمراد أن معنى: أن الله هو العام، وليس (أفمن) التخصيص على أنه دالاً على الاشتراك، وتقدم أحد مشتركين، فإن الله لا يشاركه أحد في علمه كما في العوس وهذا مؤيد لما قبل الثاني الذي ذكره في (الحسن)

(٥) عدم الهم، (وَحْتَم) لي وهم الخط لأوفي في حق الناسى منه وكرمه) والذي في مص السهل المحقق (وَحْتَم) بداء المعجمة، وأحسبه تصحيحاً أو تنظيم بدلالة السياق على إرادته (وَحْتَم) بداء المعجمة، وكلام السراح - ومنهم من هسم - يد على ذلك أيضاً

(٦) في (ب) التصحيف يريد في مقابلة (حتم) وقد أشار إلى ذلك أيضاً سطر الجيس في شرحه ١/٥ ورجعه في شرح التخيير لمسيكي (عروس لأفراح صمى شروح التخيير ٢٧٤ - ٢٧٣)

(٧) ابن مرسى بن عياض بن عمرو البصري، أبو المصن (٤٧٦ - ٥٥٤) من شيوخه أبو القاسم الجاهلي وأبو الجراح الكبي. ستهر بتأليفه في الأدب والمصنفات، من كتبه مشارق الأبرار والشفا تعريف حقوق المصطفى (وفيات الأعيان ٣٩٢، الأعلام ٩٩٥)

رحمه الله - في كونه من أنواع البديع ذكره في كتابه<sup>(١)</sup> (بُغية الرائد)<sup>(٢)</sup>، وردّ على التعالي<sup>(٣)</sup> في ذلك.

[الحفظ] <sup>(١)</sup> النصيب، <sup>(٢)</sup> قللذكر مثل حظ الأسير<sup>(٣)</sup>.

(المقر) اسم لمكان الاستقرار<sup>(٤)</sup>. وزعم بعضهم أنه لا يقال (الهم اجعلنا في مستقر رحمتك)<sup>(٥)</sup>، ذكره الووي في الأدكار<sup>(٦)</sup>، وردّه.

(١) في (ب)، كتاب.

(٢) لما قصه حديث أم روع من الموائد ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) نوع الجنس الذي أثبت هو (الذي يشبه المصحف)

ورأيه هذا في كتابه: أحاسن التجميع ١٦/ب (بالترقيم لأصلي لمعصوص، صمن

المصروع). ونشر باسم: المتشابه، بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، في العدد العاشر من مجلة

كبة الآداب بغداد، ١٩٦٦م، من ص ٦-٣٣، وكلامه عن هذا النوع في ص ١

وهو أبو منصور، عبد الله بن محمد بن إسماعيل، (٣٥٠-٤٢٩هـ) صاحب الكتب

المشهورة في الأدب، منها يتيمة الدهر وله في السعة: ثمر القلوب (وفيت لأعيان

٢٩٠١، شذرات الذهب ٢٤٦/٣ - لأعلام ٤١٦٣-١٦٤)

(٤) سقطت من (ب)

(٥) "إن كانوا إخوة رجالاً ونساء". - لسان ١٦٦

(٦) في (أ)، لا قرار

(٧) يرى ابن بنية كراهة ذلك؛ لأنه يكره الدعاء بسقم لكل أحد في الجملة؛ لأنه شيء قد فرغ

منه، قال وبنصر عليه الإمام أحمد في رواية ابن أصرم، وقال: رخص جمع الله وبنصر في

مستقر رحمته، فقال: لا تقبل هذا، وقال: وكان أبو العباس - يعني جده - يميل إلى أنه لا

يكرهها (المناوي الكبرى ٦١٥١٤).

ونقله الووي عن أبي بكر بن يحيى، كتاب من المعهود والأدباء العلماء، ورجحه أن رحمه

الله أوسع من أن يكون هذا قرار (الأدكار ٥٨٩)

(الأسْمَى) الأرفع، أو الأصْو (٢)، عني أنه من (اسماء) بالمد، أو بالقصر (٣)، ومنه ﴿كَادُ سَفَا يَرْفَعُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ (٤)، ولأظهر الأول ولد أتيت عني ما اشتملت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ وانق. ومعنى فانق، ونظم مؤلف متناسق وهذا حين الشروع في تفسير كلامه في المسائل لحيويه ومقدمتها، والله استعد، وعليه التكاليف، وصلى الله على سيدنا محمد، و[عني] (٥) آله [وصحبه] (٦) وسلم تسليماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .



(١) في (أ) الأسمى

(٢) في (أ) و الأصو

(٣) في (أ) هو

(٤) في (أ) القصر وهو بملء عني لأرفع، وبالقصر بمعنى الصوء والبرقة (اسماء سا)

(٥) هو ٤٢

(٦) سقطت من (ب)

(٧) سقطت من (ب)

## فهرس المراجع

- ١ ابن هشام الأنصاري. آثاره ومذهبه السجوي، د علي فردة بيل جامعة الملك سعود، ١٤٠٦ هـ
- ٢ ابن هشام الأنصاري، حياته ومذهبه، د عصام نور الدين، لشركة لعديّة، بـ ١٩٨٩ م
- ٣ ابن هشام وأثره في السجوي، د يوسف السبيح، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨ هـ
- ٤ بركات ذوي الاستحقاق، لأبي غاري، ت حسين بركات، مكتبة الرشيد، بيروت، ١٤٢٠ هـ
- ٥ أجناس النجيب، لأبي منصور الغالي، مطبعة الجامعة للإمام، رقم ٦١٣٣ ف
- ٦ أخبار الصحويين البصريين، للسري، ت محمد لبنا، دار الاختصاص، ١٤٠٥ هـ
- ٧ أدب المكاتب، لأبي ضياء، ت عبيد الله، دار المكاتب العلمية، ١٤٠٨ هـ
- ٨ الأذكار، للشووي، ت محي الدين مستور، دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ
- ٩ لا تشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة السدي
- ١٠ أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، ت ريتز، استامبول، ١٩٥٤ م
- ١١ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت محمد السيطار، مجمع اللغة دمشق، د ت
- ١٢ الآثار والنتائج، لسجوي، ت عبد القادر حسين، دار لمحة مصر، القاهرة
- ١٣ الأشعري (شرح لألفية به، ومعه حاشية الصبان)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٣٦ هـ
- ١٤ إصلاح الخط لأبي السكيت، ت عبد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٦٩ هـ
- ١٥ الأصمعيات، ت أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٨٧ هـ
- ١٦ الأصول ٦١ السراج، تحقيق حسين القمي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٥ هـ
- ١٧ عراب الثراء، للسبيح، لأبي حنيفة، ت عبد الرحمن العليمي، م الخليلي، ١٤١٢ هـ
- ١٨ الإعلام، لنزديكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٩ م
- ١٩ الأغني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨١ م
- ٢٠ الأغصان لأبي علي الفارسي، رسالة ماحسن، د محمد السامح، جامعة عين شمس
- ٢١ الاختصاص في شرح أدب الكتاب، لأبي السيد، ت مصطفى السقا، هيئة المصرية
- ٢٢ أدي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدوة، دار عمرو، الأردن، دار الخليل، ١٤٠٩ هـ
- ٢٣ أدي ابن السجوي، ت محمود لطاحي، مكتبة الخليلي، القاهرة، ١٤١٣ هـ
- ٢٤ إلاء، م مع به الرحمن لعكري، مطبعة أبي الخليل، ١٣٨٩ هـ
- ٢٥ إياه، سواه، عن أبي اسحاق، لتقضي، ت محمد أي فضل، دار المكاتب المصرية، ١٣٩٦ هـ
- ٢٦ الإيضاح حموداوي، ت محمد القمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت

- ٢٧ أنوار البصير في أنواع البصير، لأبي معصوم البصري، ت. شاكرو هادي، مطبعة بصير، ١٣٨٨ هـ.
- ٢٨ الإيضاح لعصدي لأي علي، تحقيق حسن فرهود، دار البصير ١٤٠٨ هـ.
- ٢٩ الإيضاح لنقروبي (تدريس المفتاح)، ت. محمد خديجي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٠ البحر المحيط لأي حيان (التفسير الكبير له) د. إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١ هـ.
- ٣١ البديع والنهاية، لأبي كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ٣٢ البصير الطالع محاسن من بعد القرن السابع، لشوكاني، م. السعادة، مصر، ١٣٤٨ هـ.
- ٣٣ البديع لأبي المعتز، ت. محمد عبد المنعم خديجي، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٦٤ هـ.
- ٣٤ البسيط، للواحدي، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين، ت. محمد الفواز، ١٤٠٩ هـ.
- ٣٥ بصائر ذوي المير، لنفوز آبادي، ت. محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٣٦ البصريات لأي علي، تحقيق محمد الله صر، مطبعة أمسي ١٤٠٥ هـ.
- ٣٧ بنية المنة، لمقاضي عياض، ت. صلاح الأرنؤي، مكتبة بن تيمية، القاهرة ١٣٩٥ هـ.
- ٣٨ بنية المنة في طبقات البصير والسحابة، بسوطي، ت. محمد بي الفضل، المكتبة العصرية.
- ٣٩ البصير في توجع أنه الله، بصيرور آبادي، ت. محمد المصري، مركز المخطوطات، الكويت.
- ٤٠ البيان في عريب، عواب القرآن للأبوابي، ت. طه عبد الحميد، هيئة المصرية ١٤٠٠ هـ.
- ٤١ التذييل والتكميل لأي حيان المخطوط، مصور بجامعة الإمام بقم ٧٣٢١، وانطباع بتحقيق د. حسن هداوي.
- ٤٢ الترغيب والترهيب للبصري، طعة مصطفى الباني الحبي، القاهرة.
- ٤٣ التسهيل لأبي مالك، تحقيق محمد كامل بركاب، دار الكتاب العربي، ١٣٨٦ م.
- ٤٤ التصريح بمضمون التوضيح، لشيخ خالد، ت. د. عبد الفتاح بحوي، الزهر، ١٤١٣ هـ.
- ٤٥ الصريحت بلجرجاني، ت. محمد لقاصي، دار الكتاب المصري، ط ١، ١٤١١ هـ.
- ٤٦ تعيق هراوند على تسهيل لهواند لسماعيني، تحقيق د. محمد المقي، الطبعة الأولى.
- ٤٧ تفسير ابن كثير، ت. يوسف مرعشي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٨ التكملة لأي علي الفارسي، ت. كاظم السرحان، جامعة الموصل، ١٩٨١ م.
- ٤٩ تذيب إصلاح المنطق، للتبريزي، ت. فخر الدين قباوة، دار الأفاق، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٥٠ تذيب اللغة، لأي مصور الأهرري، تدار بصيرة، مطبع سجل العرب، القاهرة.
- ٥١ توضيح المقاصد (شرح الألفية البصري) ت. عبد الرحمن سليمان، الكليات الأزهرية.
- ٥٢ التيسير في القراءات السبع، لأي عمرو لدي، تصحيح أوتو بوتر، استنبول، ١٩٣٠ م.
- ٥٣ جامع بيان (تفسير نظري)، ت. محمود شاكرو، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٠ هـ.

- ٥٤ الجامع لصغير لابس هشام، تحقيق أحمد الطرمي، مكتبة الخاشعي ١٤٠٠هـ
- ٥٥ الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية، ط ٣، ١٣٨٦هـ
- ٥٦ الجمل ب النحو لبوجاجي، تحقيق عبي محمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ
- ٥٧ الجهور في اللغة، لابس دريد، دار صادر، بيروت، ١٣٩٢هـ
- ٥٨ الحجة في القراءات النسخ لابس خالوي، ب عبد العال مكرم، دار السروق، ١٣٩٩هـ
- ٥٩ الحجة أبي علي، ت بدر الدين فهوجي وصاحبه، دار المؤلف، ط ١، ١٤٠٧هـ
- ٦٠ الحليات لأبي علي القارسي، ب حسن هداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ
- ٦١ حسنة أبي تمام (ديوان الحداثة)، ب عبد الله عسيلا، نشر جامعة لإمام ١٤٠١هـ
- ٦٢ حسنة ابجرى، تعليق. كمال مصطفى، المكتبة التجارية ١٩٢٩م
- ٦٣ حسنة البصرية، لأبي النوح البصري، ت مختار الدين أحمد، ط ٣، ١٣٨٣هـ
- ٦٤ خزائن الأدب، لابس حجة حموي، شرح عصام شعيتو، دار فلال بيروت ١٩٨٧م
- ٦٥ خزائن الأدب، لبغدادى، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخاشعي، ١٤٠٦هـ
- ٦٦ الخصائص لابس حقي، تحقيق محمد عبي السجار، دار الكتب المصرية
- ٦٧ السز المصون للسمين الحلبي، تحقيق عبي معوض ورفال، دار لكتب العربية ١٤١٤هـ
- ٦٨ دراسات لاسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الحائق عطيمة، دار الحديث لقاهرة
- ٦٩ الدرر الكامنة في أعيان أبناء القاهرة لابس حجر، ب محمد جاد الحق، دار لكتب الحديثة
- ٧٠ ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، ت محمد عبده عرم، دار المعارف، ١٩٩٥م
- ٧١ ديوان المشريف الرضي، دار صادر، بيروت
- ٧٢ ديوان الصباية، لابس أبي حجة، ت محمد سلام، مشاة المعارف، لاسكسوية
- ٧٣ ديوان العباس بن مرداس، ت يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ
- ٧٤ ديوان لابلغة الديني، صفة ابن السكيب، ت شكري فيصل، دار الفكر، ط ٥
- ٧٥ ديوان امرئ القيس، ب محمد أبي الفصل، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ
- ٧٦ ديوان عمرو بن معديكوب المريدي (شعر)، جمع مطاع لطرايشي، مجمع لغة، دمشق
- ٧٧ وصف ابائي لسمانقي، تحقيق أحمد الخرم، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ
- ٧٨ الروح الألف، للسبيني، ت عبد الرحمن لوكيل، دار لكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م
- ٧٩ السبعة في المعانيات، لابس مجاهد، ت شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م
- ٨٠ سر القصيدة، لابس ساد الخفاجي، ت عبد الله نصعدي، مطبعة محمد صبيح، ١٣٨٩هـ
- ٨١ سن ابن هاجه، نشر محمد فوزد عبد الباقي، دار الفكر، عن طبعه القاهرة، ١٩٧٤م

## شرح خطبة الشهاب لاس هشام الأنصاري - تحقيق د سعود بن عبد العزيز النخيل

- ٨٢ من البيهقي، رانس الكبيرى، دار المعرفة، بيروت
- ٨٣ من لسانى، (نخى) بشرح لسيوطى، د. حياء التوت نعوى، بيروت
- ٨٤ السيرة النبوية لاس هشام، ب. مصطفى لطف، دار حياء التوت، بيروت، ص ١٥
- ٨٥ شهاب الذهب، لاس لعماد الحنبلى دار السيرة، بيروت ١٩٧٩ م
- ٨٦ الشرايات لأبي علي، ب. د. حسن هندوي، دار كور بشتيب، لوزن ١٤٢٤ هـ
- ٨٧ شرح لأيات المشككة الإعراب، تحقيق حسن هندوي، دار بقم، دمشق ١٤٠٧ هـ
- ٨٨ شرح مئة ابن معط لاس القواس، تحقيق عبيد لشومى مكتبة الخريجي ١٤٠٥ هـ
- ٨٩ شرح لآلية لاس النظم، تحقيق عبد الحصيد السيد عبد الحصيد، دار نجيب بيروت
- ٩٠ شرح لشهاب لاس مالك، ت. عبد الرحمن لستيد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة
- ٩١ شرح لسهيل، لناظر الجرش، مخطوط بجامعة لإمام، برقم ٦٣٣٨/ف
- ٩٢ شرح لجروبه الكبير، لشوبين، ت. د. تركي لعتبي، مكتبة البرشد ١٤١٣ هـ
- ٩٣ شرح بصل لاس عصفور (شرح لكى) تحقيق صاحب أبو جاح د. د. ب
- ٩٤ شرح السمراني لىكتاب، مخطوط بدمعة الإمام ١٠٢٩٦. ف. تصور عن دار لكتب مصر، المطبعة، تحقيق رمضان عبد التواب وصاحبه، هيئة العامة لىكتاب، ١٩٨٩ م.
- ٩٥ شرح الشافية للجاربدي، عام لكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ
- ٩٦ شرح الشافية للرعى، ب. محمد نور لحسن ورفاقه، دار لكتب بعميه، ١٤٠٢ هـ
- ٩٧ شرح لصحيح مسلم، سووي، دار لكتب لعرى، بيروت، ١٤٠٧ هـ
- ٩٨ شرح لقطر لاس هشام بوشيه بى لىن عبد حميد انكة لعصرة صيد ١٩٨٤ م
- ٩٩ شرح لكافية الشافية لاس مالك، تحقيق عبد الحصيد هريدي، دار مافون لترات
- ١٠٠ شرح لكافية بوسى، ت. د. حسن مصطفى وصاحبه، بشر جامعة لإمام، ط ١، ١٤١٤ هـ
- ١٠١ شرح لكوكب السور، لاس الفجار، ب. محمد بوحبى، جامعة امك عبد العزيز، ١٤٠٠ هـ
- ١٠٢ شرح لفصل لاس يعش، عام لكتب، بيروت د. د.
- ١٠٣ شرح المقرب، لاس الحسن الحنبلى، مخطوط مصور بجامعة لإمام، رقمه ٩٦٤٢ ف
- ١٠٤ شرح النورى لصحيح مسلم، تحقيق مجموعة من لاسائدة، دار الخير، ١٤١٤ هـ
- ١٠٥ شرح عمدة الحفاظ وعدة دالاف لاس مالك، ب. عبد الله لندورى مطبعة لهدى، بغداد، ١٣٩٧
- ١٠٦ شرح قواعد لإعراب بلفوحوى، ت. بسمين مروة، دار الفكر، بيروت ١٤١٦ هـ
- ١٠٧ شرح قواعد لإعراب بىكبيجى، ب. فخر الدين فبارة، دار طلاس، سوريا، ١٩٩٣ م
- ١٠٨ شروح لىبخص دار لهدى، بيروت ١٤١٢ هـ

١٠٩. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
١١٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسليبي، ت: عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.
١١١. الصبح، للجوهري، ت: أحمد عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.
١١٢. صحيح البخاري (لجامع الصحيح)، مصورة دار الجيل، بيروت.
١١٣. صحيح الترمذي، طبعة مصطفى الباني الحلبي.
١١٤. الصلاة على النبي للقاضي عياض، ت: محمد الحشت، دار المختار الإسلامي، القاهرة.
١١٥. الصناعين، لأبي هلال العسكري، ت: محمد الجعافوي وصاحبه، طبعة الباني الحلبي.
١١٦. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: محمود الطناحي، طبعة الحسي، ١٩٦٤م.
١١٧. طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
١١٨. طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ت: محمد أبي الفضل، دار المعارف بمصر.
١١٩. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، ت: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
١٢٠. الطراز، ليعلى العلوي، مكتبة المعارف، الرياض.
١٢١. عروس الأفراح للسبكي (مطبوع ضمن شرح التلخيص).
١٢٢. العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ، ت: زهير زاهد وصاحبه، عالم الكتب.
١٢٣. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقديم: حسين مخلوف، دار الكتب الحديثة.
١٢٤. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، دار الأفاق، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.
١٢٥. القول قديم للنسفاوي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٢٦. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
١٢٧. الكتابه لمبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
١٢٨. كتاب فكتاب، لابن درستويه، ت: إبراهيم السامرائي، دار الكتب العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ.
١٢٩. كشف القناع للبهوتي، ت: هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
١٣٠. الكشف للزمخشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ.
١٣١. كشف خفا ومزيل الإلباس، للعجلوني، تعليق: أحمد القلاص، مكتبة التراث بحلب.
١٣٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع ذكي، ت: محي الدين رمضان، مجمع اللغة بدمشق.
١٣٣. الكليات لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، وصاحبه دار الرسالة، ١٤١٣هـ.
١٣٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمصطفى الهندي، دار التراث الحديث، بيروت.
١٣٥. التوكب الدرري للأمنوي، ت: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥هـ.
١٣٦. الباب في علل البناء والإعراب، للعسكري، ت: غازي طنيمات، دار الفكر، ١٤١٦هـ.

شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري - تحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخنين

١٣٧. طن الحوام لأبي بكر الزبيدي، ت: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، ١٩٩٤م.
١٣٨. لسان العرب، لابن منظور، مصورة عن النسخة الأميرية، ١٣٠٢هـ.
١٣٩. التلخيص لابن جني، لتحقيق حامد المومن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
١٤٠. المبدع لابن مفلح، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
١٤١. المختل اسائر، لابن الأثير، ت: أحمد الحوفي وصاحبه، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.
١٤٢. مجلة انورد، العدد الثالث، ١٤٠٠هـ.
١٤٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، طبعة القدسي.
١٤٤. مجمل اللغة، لابن فارس، ت: هادي حمودي، معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٤٥. المجموع شرح المذهب، للنووي، دار الفكر، ت.
١٤٦. المختص لابن جني، ت: علي النجدي ناصف ورفيقه، دار موكين، ١٤٠٩هـ.
١٤٧. المحرر الوجيز، لابن عطية، ت: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
١٤٨. المعصن، لابن سيدة، المطبعة الأميرية.
١٤٩. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت: محمد أبي الفضل، دار قصة مصر.
١٥٠. المنزه في علوم اللغة، للسيوطي، ت: محمد المولى وصاحبه، دار الفكر، ت.
١٥١. المسامع على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ.
١٥٢. مسالك الخلفاء، للمفسراني، ت: بسلام بارود، المحمّد الثقافي، أبرظي ١٤٢٠هـ.
١٥٣. مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، تصوير دار صادر.
١٥٤. معاهد التنصيص، للعباسي، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة.
١٥٥. معجم الأدباء، لباقوت الحموي، تصحيح: مرجليوت، مطبعة الموسكي، القاهرة.
١٥٦. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور: أحمد مطلوب، مطبعة لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م.
١٥٧. مفتي المييب، لابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الباز، مكة.
١٥٨. مفتاح العلوم، للسكاكي، ت: نعيم زيزود، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ.
١٥٩. مفردات الراغب لأصفهاني، ت: محمد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ.
١٦٠. المفصل للزمخشري، دار الجبل، بيروت.
١٦١. مقامات الحريري، مطبعة: مصطفى الباي الحلبي، ط٣، ١٣٦٩هـ.
١٦٢. المقائيس في اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٦هـ.
١٦٣. المقصد شرح الإيضاح، للجرجاني، ت: كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد، ١٩٨٢م.
١٦٤. المختص للمبرد، ت: الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٦٥. المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجواوي وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
١٦٦. نتائج لتحصيل، للدلائي، ت: مصطفى العربي، مطبعة مديوني، الجمالية، القاهرة.
١٦٧. نزهة الألباء، في طبقات الأدباء، لابن الأتباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن.
١٦٨. النكت في تفسير الكتاب، للأعلم، ت: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ.
١٦٩. الهجاء لابن النهران، ت: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
١٧٠. هداية السيل في شرح التسهيل، لعبد القادر المكي، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرى.
١٧١. هج المراميع، للسيوطي، ت: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣.
١٧٢. وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.



## فهرس الموضوعات

المقدمة .....	٤٢١
• أهمية هذا العمل: .....	٤٢١
• ترجمة المؤلف: .....	٤٢٢
• مادة الكتاب: .....	٤٢٥
• مصادره: .....	٤٣٠
• توثيق نسبة الشرح لابن هشام: .....	٤٣٢
• نسخ الشرح: .....	٤٣٤
النص المحقق .....	٤٣٦
فهرس الراجع .....	٤٩١
فهرس الموضوعات .....	٤٩٨

